M 1909

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

A21164

تخصص: آثار قديمة

الموضوع:

حماية التراث الأثري ودوره في النشاط السياحي

متحف المسرح الروماني -قالمة- نموذجا

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

> شفيقة بوعزعوز صلاح الدين صدوش

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
طارق بوردي	أستاذ مساعد -ب-	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
صلاح الدين صدوش	أستاذ مساعد -ب-	مشرفا ومقررا	
كريم الطيب	أستاذ مساعد -ب-	عضوا مناقشا	

السنة الجامعية 2011-2012

M/1909.166
ط ن
٨٢١٨

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص : آثار قديمة

الموضوع:

حماية التراث الأثري ودوره في النشاط السياحي

متحف المسرح الروماني -قالمة- نموذجا

من إعداد الطالبة:

> شفيقة بوعرعور

تحت إشراف الأستاذ:

صلاح الدين عدوش

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
لرطاق الدردي	أستاذ مساعد - ب -	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
صلاح الدين عدوش	أستاذ مساعد - ب -	مشرفا ومقررا	
طوبال إسليم	أستاذ مساعد - ب -	عضوا مناقشا	

السنة الجامعية 2011-2012

<< وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ >>

سورة التوبة الآية: 105

يقول عماد الدين الأصفهاني في بعض ما كتبه"..

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"..

إهداء

إلى منبع الحب والحنان، إلى أول
من نطقت بها شفتاي: أمي
الغالية
إلى قرة عيني، إلى الذي بذل كل
غالي من اجل أماني: أبي العزيز
إلى الإخوة: رامي، عبد النور، ياسين
وعصام، إلى الكتكوتة الصغيرة
سندوسة
إلى شريكي في الحياة: الزوج القدير
<< حسان >>
إلى هبة الله القادم (.....).

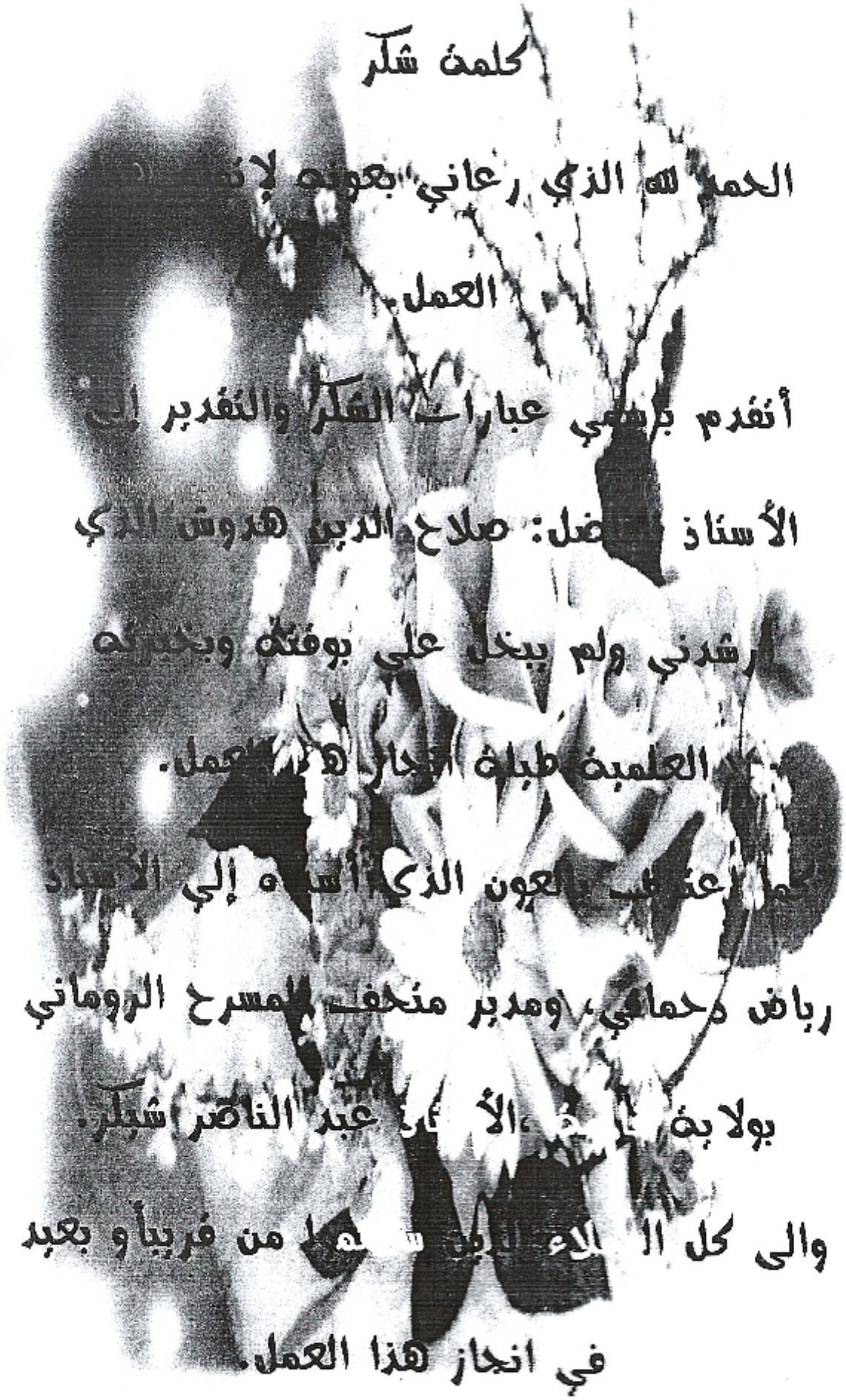

كلمة شكر

الحمد لله الذي رعاني بعونه لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل: صلاح الدين هدوش الذي أرشدني ولم يبخل علي بوقته وبخبرته العلمية طيلة إنجاز هذا العمل.

كما أعتذر بالعون الذي أسداه إلي الأستاذ رياض دحماني، ومدير متحف المسرح الروماني بولاية سطيف الأستاذ عبد الناصر شبكر.

والى كل الزملاء الذين ساهموا من قريب و بعيد في انجاز هذا العمل.

مقدمة :

لقد تأثر التاريخ بظهور الحضارات المختلفة وتعاقبها، فكان ذلك ابعد الأثر في ارتفاع القيمة المادية والمعنوية للتراث الثقافي عامة والتراث الأثري خاصة وزيادة الاهتمام به وحمايته، خاصة مع كثرة الحروب وانتشارها وما تحمله من محاولات طمس المعالم الأثرية للدول وتدميرها، وهو ما جعل العالم يهب واقفا لحماية الممتلكات الثقافية بالشعوب وبكل الوسائل المتاحة لدى الدولة والمجتمع، بما فيها المادية المتمثلة في عمليات الصيانة والترميم والمراقبة والحماية الأمنية، وكذلك الوسائل القانونية من خلال المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية والتطبيق الصارم في حالة الإخلال أو المساس بكل ما يرمز إلى معلم تاريخي أو تحفة أثرية، فالتراث الأثري عامل مهم في تفعيل النشاط السياحي، الذي يساعد بدوره في المساهمة في دعم الجانب الاقتصادي وهذا هو موضوع دراستنا، إلا أننا خصصنا هذه الدراسة في متحف المسرح الروماني بولاية قالمة وذلك رغبة مني في **معرفة أشكال حماية التراث الثقافي؟ ومدى تطابق أشكال هذه الحماية من خلال متحف المسرح الروماني؟ وهل له مساهمة في النشاط السياحي؟** وللإجابة على هذه الإشكاليات، اعتمد منهج عملنا على جانبين أساسيين الجانب النظري بالعودة إلى المراجع و القوانين و المراسيم المتعلقة بحماية التراث الثقافي وكان أهم مرجع هو للكاتب جمال عليان بعنوان الحفاظ على التراث الثقافي وكذلك المرسوم الجزائري (98-04)المتعلق

بحماية التراث الثقافي، أما الجانب التطبيقي فهو عن طريق المنهج الإحصائي بهدف إعطاء الإحصائيات والنسب المتعلقة بزوار متحف المسرح الروماني إضافة إلى المنهج التاريخي لسرد أحداث نشأة متحف المسرح الروماني والمنهج الاستدلالي بهدف إعطاء أمثلة حول الحماية المادية في متحف المسرح الروماني.

وأثناء قيامنا بهذه الدراسة، اعترضتنا صعوبات جمة ولاسيما ما يتعلق بالمراجع التي كانت شحيحة ولا تفي بالغرض المطلوب، وعدم وجود الإحصائيات في إدارة المتحف للسنوات ما قبل 2007، وحتى الإحصائيات منذ سنة 2007 إلى 2011 لم تكن حاضرة، بل أجرينا نحن الحسابات الخاصة بالتذاكر المباعة في كل يوم وجمعها لنحصل على المجموع الشهري للزوار.

وقد قسمنا الموضوع إلى فصلين رئيسيين ، يضم كل فصل ثلاث مباحث، إضافة إلى ملحق خاص بالجداول والأعمدة البيانية، فكان الفصل الأول بعنوان ماهية التراث وحمايته القانونية والمادية، أما الفصل الثاني فكان حول نشأة متحف المسرح الروماني ومدى تطابق أشكال الحماية المادية فيه، كما تحدثنا عن أنواع السياحة وعوامل تطويرها، ودور متحف المسرح الروماني في النشاط السياحي من خلال تلك المعطيات الإحصائية، ثم ختمنا الموضوع بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

أخيرا نرجو أن تكون هذه الدراسة بمثابة لبنة جديدة في بناء صرح هذا الموضع ومساهمة متواضعة لتوضيح دور التراث الأثري في النشاط السياحي.

الفصل الأول:

ماهية التراث الاثري وحمايته

1- مفاهيم اساسية حول التراث.

2- حماية التراث الاثري.

ا- الحماية القانونية

ب- الحماية المادية

3-الحماية بين النظرية والتطبيق.

1- مفاهيم أساسية حول التراث :

هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول مفهوم التراث، فالبعض يرى أن كل ما هو قديم يجب أن نسميه تراثا، والبعض يرى أن المعاني الجميلة والقيم السامية الموروثة من الأجداد هي التي تستحق اسم تراث، والبعض الأخر يرى ان التقاليد والمعارف الشعبية هي التراث بعينه[1].

أما بالنظر في القاموس فيتبين أن التراث يتعلق بالإرث والميراث ونحوي الكلمة معنى يتعلق بالنقل والانتقال من الماضي إلى المستقبل[2].

كما يعرف التراث على انه شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور، ويتناقل من جيل إلى أخر[3]، وبمعنى أوسع فان التراث هو ما خلفه السلف للخلف من ماديات ومعنويات أيا كان نوعها[4]، فالتراث يبين لنا مدى التطور الحسي المعنوي والمادي، الذي يعكس لنا مدلولات نمط حياة معينة[5].

والتراث رغم وضوح معناه لغة واصطلاحا، فان الباحث لا يكاد يجد له تعريفا واحدا، فقد اختلف أهل العلم في تعريفه وتنازعوه بحسب علومهم ومناهجهم، حتى أضحى للتراث تعريفات تتعدد بتعدد المجالات التي يستعمل

---

[1]- دليل لمعلمي المدارس الثانوية في المنطقة العربية: تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث، يونسكو واليكروم، عمان،2003، ص 13.

[2]- بطرس البستاني: القطر المحيط لسان، 1956، ص 175.

[3]- د. يوسف محمد عبد الله: الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته، صنعاء، د.ت، ص2

[4]- د. حسين محمد شبلي: التراث العربي الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص13

[5]- د. جهاد الكسواني: حماية التراث الوطني، فلسطين، د.ت، ص 1.

فيها، فيقال:التراث الثقافي والتراث الشعبي والتراث الطبيعي.كما يقال التراث الإسلامي والتراث الحضاري أو الممتلكات الحضارية[1].

وحسب منظمة اليونسكو[2] فان التراث ينقسم إلى:

1.1-التراث المادي :

ا-**التراث المنقول:** وهو القابل للنقل من مكانه إلى مكان أخر ويتمثل في:

-الأدوات الناتجة عن الصناعات التقليدية القديمة مثل الأدوات والمصنوعات الخزفية والحلي والأواني الزجاجية والألبسة التقليدية والأسلحة ووسائل الديكور في المنشئات المعمارية.

-العملة النقدية (المسكوكات) والختام والأوسمة.

-الهياكل العظمية والمومياء وبقايا المدافن.

-الوثائق المكتوبة الحجرية على مختلف وسائل الكتابة القديمة.

-الوثائق المكتوبة على الورق مثل المخطوطات والخرائط.

-اللوحات ومختلف المنتجات الفنية، والصور المرسومة أو الملتقطة بالآلات القديمة.

---

[1]- د. يوسف محمد عبد الله: المرجع السابق، ص 2.

[2]- اليونسكو:UNESCO اختصار لـ: منظمة هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وهي وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تأسست في سنة 1945 مقرها الرئيسي في باريس، تهتم بتنظيم التعاون الدولي في ميادين التربية والثقافة والعلوم والإعلام، وتتمتع بعضويتها 193 دولة.انظر:د.حسين نافعة :العرب واليونسكو، سلسلة عالم المعرفة،ع175،الكويت،1989،ص13.

ب- **التراث الثابت**: وهو التراث المرتبط بالموقع الذي وجد فيه وغير قابل للنقل ويشمل المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمجموعات الحضرية والريفية....

2.1- التراث غير المادي: يتمثل في التراث اللامادي في مختلف الابتكارات والأفكار التي حفظها المجتمع، ويشمل علم الموسيقى العريقة، والأغاني التقليدية والشعبية والأناشيد والألحان والمسرح وفن الرقص والإيقاعات الحركية والاحتفالات الدينية وفنون الطبخ، والتعابير الأدبية الشفوية والقصص التاريخية والحكايات والحكم والألغاز والأمثال، والألعاب التقليدية والطقوس الاجتماعية والمهارات الحرفية.[1]

كما قدمت الايكروم[2] تقسيمات متشابهة موضحة في الجدول التالي:

---

[1] اليونسكو والايكروم: المرجع السابق.ص14.

[2]- الايكروم: ICCROM اختصار لـ: المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، وهي عبارة عن منظمة حكومية انشاتها اليونسكو في عام 1956 ومقرها روما، وهي المؤسسة الوحيدة المخولة بتعزيز صيانة التراث الثابت والمنقول في كافة أشكاله انظر : دليل لمعلمي المدارس الثانوية في المنطقة العربية: تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث، يونسكو وايكروم، عمان،2003، ص76.

جدول رقم 01: تقسيمات التراث الثقافي

التراث الطبيعي	التراث الثقافي (ثقافي – طبيعي)		
مادي غير منقول	التراث الغير مادي	التراث المادي	
		المنقول	غير المنقول
-المحميات الطبيعية أو المائية ذات الأهمية الايكولوجية. - التكوينات الجيولوجية. - مواقع الطبيعة الخلابة.	- الموسيقى- الرقص-الفلكلور- الأدب-المسرح- الحرف- التقاليد- الشعائر-العلوم والتكنولوجيا.	-مقتنيات المتاحف -المكتبات -الأرشفة (السجلات)	-الأعمال المعمارية -المعالم-المواقع الأثرية- المراكز التاريخية – المباني التراثية الطبيعية الثقافية المحميات والحدائق النباتية والتاريخية – الآثار الصناعية.

بما أن التراث يعبر في حقيقة الأمر عن استمرارية ثقافية على مدى واسع في مجالي الزمان والمكان، تظهر من خلالها تشكيلات تقنية متنوعة في إطار الثقافة الكلية، فان الآثار والمعالم التاريخية وفن العمارة تكتسب أهمية خاصة بين مركبات التراث، فالآثار هي الجانب المادي من التراث وتمثل شواهد ملموسة

اصراع الإنسان مع بيئته وتدل على مقدار الجهد الذي بذله لتسخير تلك البيئة لخدمته[1].

والآثار في الواقع هي التراث الحضاري أو الممتلكات الحضارية التي هي تجسيد حالي للماضي البشري، كما يتجلى في المواقع والأطلال والمنشات التي لها قيمة أثرية وتاريخية أو دينية أو جمالية، وتحتل الآثار المرتبة الأولى بين مصادر التاريخ، فهي الصورة المادية الملموسة التي خلفها لنا الأولون سواء كانت عقارا ثابتا أو منقولا يرجع تاريخه إلى مائتي سنة مضت، ويلاحظ أن الزمن مهم في هذا التعريف لكن تقديره نسبي يختلف من بلد إلى أخر.

وقد أخذ هذا المفهوم يتطور مع مرور الزمن، فبعدما اقتصر في مراحله الأولى على الصروح والروائع الهندسية وأملاك الدولة والمحميات الطبيعية، بات اليوم يطاول المراكز التاريخية للمدن وصولا إلى التراث الصناعي مرورا بالمناظر الطبيعية والمحميات الواسعة ذات التنوع البيولوجي بما فيها المواقع القائمة تحت سطح الماء[2].

3.1- التراث الثقافي حسب ما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية:

- **اتفاقية لاهاي: حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 1954:**

يقصد بالممتلكات الثقافية في نطاق هذه الاتفاقية، مهما كان أصلها أو مالكها:

---

[1]- د.يوسف محمد عبد الله المرجع السابق، ص 7.

[2]- محمد عبد الستار، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1991، ص 22.

أ- الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية أو التاريخية الدينية منها والمدني، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية او فنية، والتحف والمخطوطات والكتب والمجموعات العلمية[1].

ب- المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة المبنية في الفقرة "أ"؛ كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات في المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة في حالة نزاع مسلح.

ج- المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبنية في الفقرتين "أ" و"ب" والتي يطلق عليها اسم مراكز الأبنية التذكارية.

- **ميثاق البندقية:** الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والتقنيون للمعالم التاريخية 1964.

مفهوم المعلم التاريخي لا يشتمل فقط على المباني المعمارية المنفصلة، بل على البيئة المبنية والطبيعية التي يتكون دليلا على حضارة ما، أو عن تطور ذي معنى لحدث تاريخي.

- **ميثاق واشنطن:** حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس 1972.

---

[1]- د.م جمال عابان: الحفاظ على التراث الثقافي "نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته"، سلسلة عالم المعرفة، ع322، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص. 57.

يعرف التراث الثقافي على انه:

الآثار: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكوين ذو الصفة الأثرية. والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو التاريخ أو الفن.

المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، أو الجمالية أو الاثنولوجية أو الانتربولوجية[1].

لقد أخذ مفهوم الممتلكات الثقافية يتوسع مع زيادة الاهتمام به وهذا المفهوم يستوجب بعض الإيضاحات، فمنذ أربعين عاما، تستعمل اتفاقية لاهاي هذه التسمية، وتعطي تعريفا يتعلق أساسا بالآثار والمواقع الأثرية ومجموعات البناء التي تمثل فائدة تاريخية أو فنية أي التحف الفنية والمخطوطات، وكذا المجموعات العلمية والسلاسل الهامة للكتب والمخطوطات.

فيما بعد أصبحت التعريفات المذكورة في اتفاقية 1972م وكذا مختلف توصيات اليونسكو أكثر شمولية ووضوحا، واتسع مفهوم الممتلكات الثقافية

---

[1] - زيد هيلل عبد المرجع السابق، ص 58.

ليشمل مجموع الإبداع الإنساني، والأعمال المشتركة للإنسان والطبيعة والمعدات الخاصة بعلم الإنسان وعلم الأعم، وكذا مجموعات الجيولوجيا وعلم النباتات والحيوان.

ينعكس هذا التطور في مفهوم الممتلكات الثقافية في مختلف التشريعات والقوانين الوطنية للدول العربية، التي أوردت في نصوصها ذكر الآثار والمباني التاريخية أساسا، إلا أن بعض القوانين الأكثر حداثة مثل نصوص الجزائر 1998، وتونس 1994 توسع مجال التطبيق وتنوه بالخصوصيات على الصعيد القانوني والعملي.

إذا كانت الممتلكات الثقافية الأثرية في اغلب الأحيان ملكا للدولة، فان المجموعات الخاصة مسموح بها، شرط أن تكون مسجلة رسميا أما الدول في المغرب العربي، فتنظر حاليا في وضع نظام تصنيف للممتلكات الثقافية، وبشكل عام، يفترض أن تقوم جميع الدول العربية بتبني التعريف الجديد للممتلكات الثقافية، أخذة بعين الاعتبار المفهوم الشامل وغير المحدود التي نصت عليه اتفاقية اليونسكو 1972[1].

أما توحيد تعريف الممتلكات الثقافية على صعيد المنطقة العربية، فسيكون بادرة موفقة وسهلة التنفيذ نسبيا ضمن إطار الحقب الحضارية المشتركة، ومن

---

[1] سيد احمد باشي: حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، المجلس الدولي للمتاحف، الأردن، 1994، ص 121

الممكن تنظيم تعاون مماثل حول استعمال مصطلحات اختصاصية وموحدة، وقد بادر المختصون بنشر مجموعات للمصطلحات في ميدان علم الآثار، بعد أن أصبحت كثافة المواقع والآثار الثقافية، وكذا ثروات المتاحف وأهمية الممتلكات الموجودة فيها، تطرح العديد من المشاكل حول الحماية والترميم والإنماء مع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية[1].

4.1- أهمية التراث الأثري:

لا بد من الاتفاق على معايير محددة يجب توفرها أو توفر بعضها لتحديد أهمية التراث الأثري، بغرض تسميته معلما تراثيا ينطبق عليه هذا المفهوم، وتجمع الدراسات في هذا المجال على ضرورة الاستناد إلى أربعة معايير أساسية هي:

أ- **معيار القيمة الجمالية:** هو ذوق سليم و انطباع ملهم يستندان إلى خلفية ثقافية واسعة.

ب- **معيار القيمة التاريخية:** هي معرفة عميقة بمقدار ما يعبره المعلم التاريخي عن نشاط إنساني معين، أو عن مرحلة تاريخية، بوصفه نموذجا دال لتجسيد صورة صادقة من الماضي.

---

[1]- سيد احمد بافقير: المرجع السابق، ص 122.

ج- معيار القيمة العلمية: تتحقق في الغالب من خلال ما يمكن أن يقدمه من معارف نادرة أو دالة على تطورات تقنية او فنية تفيد الباحثين.

د- معيار القيمة الاجتماعية: تتجلى من خلال مجموع الخصائص التي تضفي على الأثر أهمية اجتماعية معينة كالأهمية الدينية أو الوطنية بحيث يصبح المعلم على سبيل المثال مزارا لكثير من الناس أو رمزا للماضي[1].

تكمن أهمية التراث الأثري في الهداف التي يمكن أن يمثلها وتتلخص فيما يلي:

- ينقل التراث الثري معان وقيم ورسائل مختلفة (تاريخية، فنية، جمالية، سياسية، دينية، اجتماعية، روحانية، علمية، طبيعية،.....الخ) تساهم في إعطاء معان لحياة الشعوب، فمثلا تعطي المواقع الأثرية والمتاحف فكرة عن كيف عاش الإنسان في الماضي.
- يمثل التراث الأثري الهوية للمجتمعات المتعددة: يحافظ الشعب على هويته من خلال تراثه فتعرف العديد من البلدان بعلم معين أو موقع مميز[2] .
- يمثل التراث الأثري وسيلة للتعرف على تنوع الشعوب وتطويرها لفهم التنوعات الثقافية وتمييز العلاقات الموجودة بينها.
- يساهم التراث الأثري في تطوير الاقتصاد كونه احد أهم عوامل الجذب السياحي منذ القرن 19.

---

[1]- د. يوسف محمد عبد الله: المرجع السابق، ص 12.

[2]-اليونسكو والايكروم: المرجع السابق، ص 15.

- التراث الأثري فريد وغير قابل للتجديد: إذا أتلفت المتاحف أو المواقع الأثرية فسيكون ذلك خسارة للإنسانية جمعاء، فالآمال البارزة لا يمكن إعادتها إلى أصالتها بعد تدميرها[1].

وخلاصة هذا، أن التراث الأثري يكتسب أهمية بالغة باعتباره حافظا للذاكرة الجماعية، التي تستند على الآثار الموروثة من أسلافنا منذ العصور المبكرة مرورا بالحضارات المختلفة وانتهاءا بالفترة الحالية[2] وعلى هذا الأساس فان التراث الأثري جزء لا يتجزأ من حضارتنا، والمحافظة عليه وإعادة الاعتبار له أصبح ضرورة ملحة على كل واحد منا[3].

ولهذا كان هناك اهتمام واسع بالتراث الثقافي عموما والأثري خصوصا خلال العقد الأخير على جميع الأصعدة الدولية والوطنية.

---

[1]- دليل عملي لمعلمي المدارس الثانوية في المنطقة العربية: المرجع السابق، ص 15.

[2]- محمد ساقني: التراث الأثري محرك لدواليب التنمية والتنشيط السياحي، مجلة دراسات، ع5، منشورات: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، 2003، ص 94.

[3]- د. عبد الكريم عزوق: دور القصور الصحراوية في التنمية السياحية، مجلة أثر، ع7، معهد الآثار، الجزائر 2008، ص 79.

2-حماية التراث الأثري:

1.2-الحماية القانونيـــة: تعتمـــد حمايـــة التـــراث الأثـــري الـــى حـــ ، كبيـــر علـــى التشريعات الدولية والوطنية الموجودة على، وعلـــى تطبيقهـــا بصـــورة ملائمـــة، فقـــد سنت معظم الدول في جميع أرجاء العـــالم تشـــريعات تحمـــي تراثهـــا إلـــى حـــد مـــا، ويستند الشق الدولي على:

أ- المواثيق الدولية:

عبارة عن صكوك قانونية تتولى الدول إعدادها واعتمادها مـــن قبـــل عـــدد كبيـــر من الدول، إلا أنها لا تصبح ملزمة إلا على الدول التي تقـــرر الانضـــمام إليهـــا، مـــن خلال المصادقة على الاتفاقية وتكون بـــذلك ملزمـــة قانونـــا ضـــمن نطـــاق التطبيـــق المحدد لها[1].

ويمكننا إبراز المواثيق الدولية تصاعديا كالأتي:

- بتاريخ 1899/07/29 نصت المادة 56 من معاهدة قوانين وأعراف الحرب التي وقعت في لاهاي على عدم تدمير النصب والمباني التاريخية والأعمال الفنية.
- كما أن منظمة اليونسكو تبنت خلال المعاهدة التي عقدت بلاهـــاي فـــي الفتـــرة مـــابين 1954/04/21 إلى 1954/05/14 حماية الممتلكات الثقافيـــة أثنـــاء الحـــرب، حيـــث أوصت في بروتوكولاتها الأول والثاني على اتخاذ كافـــة التـــدابير الدوليـــة والوطنيـــة

---

[1]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التـــدابير القانونيـــة والعلميـــة لمكافحـــة الاتجـــار غيـــر المشـــروع بالممتلكات الثقافية، دليل اليونسكو، شعبة المعايير الدولية، قسم التراث الثقافي، 2006، ص 8.

لحماية المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية. وقد جاء في هذه الاتفاقية: "أن الأطراف المتعاقدة تتعهد باحترام الممتلكات الثقافية بما لا يعرضها للتدمير والتلف، وتحريم أي سرقة أو نهب أو تدابير للممتلكات الثقافية، وتحريم اي عمل تخريبي موجه لها، كما تتعهد الأطراف المتعاقدة أيضا بان تتخذ في نطاق تشريعاتها الجنائية كافة الإجراءات التي تكفل محاكمة الأشخاص الذين يخالفون هذه الاتفاقية مهما كانت جنسيتهم".

- كما اهتمت اليونسكو بإصدار قانون دولي لحماية المواقع الأثرية والتنقيب عليها والذي صدر في نيودلهي في 1965/12/05.

- وفي 1970/05/14 تبنى المؤتمر العاشر لليونسكو اتفاقية بشان التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، لأنها من السباب الرئيسة لإفقار التراث الثقافي الوطني، وعنى دول المنشأ وضع التدابير المناسبة لحجز وإعادة تلك الممتلكات بالطرق الدبلوماسية[1]

- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي 1972، ومن أهم الأحكام التي جاءت في هذه الاتفاقية:

- اتخاذ الدول لسياسات عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة وإدماجه في مناهج التخطيط العام.

---

[1]- أبو بكر مريقي: حماية الممتلكات الثقافية في ظل التشريعات الوطنية والدولية، مجلة اثر، ع4، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 78.

- الاعتراف بأهمية التراث الموجود على كل دولة وحمايته.
- اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين التراث وحمايته والمحافظة عليه.
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية ووضع سبل مواجهة الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي.
- تعهد الدول بتقديم المساعدات لتعيين التراث والمحافظة عليه.
- تعهد الدول بعد اتخاذ إجراءات متعمدة من شانها الحق الضرر بصورة غير مباشرة بالتراث الثقافي والطبيعي.[1]

• اتفاقية المجلس الاروبي 1992: جاءت هذه الاتفاقية من اجل حماية التراث الأثري النسخة المنقحة للاتفاقية الاروبية الموقعة عام 1969، حيث تهدف إلى حماية التراث الأثري كمصدر للذاكرة الجماعية، كوسيلة للدراسة التاريخية والعلمية، وتتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية بان:

- تنشئ نظاما قضائيا لحماية التراث الأثري ينص بشكل خاص على تحرير قائمة جرد بالممتلكات الأثرية وإدارتها.
- تضع إجراءات لترخيص الحفريات الأثرية ومراقبتها، وتضمن الطابع العلمي للحفريات، وتتخذ الإجراءات الواقية والعمليات غير المشروعة.

---

[1]- د. محمد سامح عمرو: اتفاقية اليونسكو في مجال حماية التراث الثقافي من منظور الدول العربية للثقافة، ع 52، تونس، 2008، ص 61.

- توفر الحماية المدنية للتراث الأثري بتشكيل مناطق من المحميات الأثرية، وبضمان حفظ هذا التراث وصيانته في مكانه الأصلي[1].

• وقد أوصى المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشان القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة بروما وفق ما جاء في معاهدة UNIDROIT عام 1995 على رد الممتلكات الثقافية المسروقة وإعادة الممتلكات الثقافية المنقولة.

ومن ثم أوجبت على جميع الدول المتعاقدة رد جميع الممتلكات المسروقة، ولكل من يقوم بإعادة تلك الممتلكات إلى أصحابها الأصليين له الحق في التعويض العادل في حالة عدم العلم بان ما بحوزته مسروقا.

• كما أن إعلان اليونسكو في عام 2001 بشان التنوع الثقافي باعتباره تراثا مشتركا للإنسانية، والاعتراف به وحمايته تعد ضرورة أخلاقية ملموسة لا تنفصم عن ضرورة احترام كرامة الكائن البشري ذاته[2].

• بالإضافة إلى إعلان اليونسكو أيضا عام 2003 بشان التدمير المتعمد للتراث الثقافي والاعتراف بأهمية التراث الثقافي والالتزام بمكافحة تدمير، المتعمد بأي صورة من الصور حتى يمكن نقل هذا التراث إلى الأجيال القادمة، ووجوب أن

---

[1]- د. رضا فرواة، معايير دولية في مجال حماية التراث الثقافي و إدارته وتعزيزه، المجلة العربية للثقافة، ع 52، تونس، 2008، ص 89.

[2] أبو بكر مرغني، مرجع سابق، ص 79.

تتخذ الدول جميع التدابير الملائمة أثناء النزاعات المسلحة وفي زمن الاحتلال على نحو يكفل حماية التراث الثقافي. ووفقا للقانون الدولي وتوصيات اليونسكو ومبادئ وأهداف الاتفاقيات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية[1].

ب- القوانين الوطنية:

لقد وضعت منظمة اليونسكو قائمة مواصفات أساسية للتشريعات الوطنية، وهي تقر بالطابع المميز لكل دولة من حيث تشريعاتها في مجالات عديدة من بينها الممتلكات الثقافية، وتشجع جميع الدول الأعضاء في المنظمة على استعراض تشريعاتها الوطنية وتنقيحها وتعزيزها حسبما يقتضيه الأمر، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تطبيقها على النحو الملائم[2].

عقب استقلال الجزائر، صدرت قوانين تنص على حماية الممتلكات الثقافية، وأولها ما جاء في:

- المرسوم رقم 182.69 مؤرخ في 13 جوان 1969 يتعلق بتصدير الأشياء ذات الفائدة الوطنية من الناحية التاريخية والفنية والأثرية[3].
- أمر رقم 281.67 مؤرخ في 20 ديسمبر 1967 يتعلق بالحفريات وحماية الأماكن التاريخية والطبيعية.

---

[1]- د. محمد سامح عمرو: المرجع السابق، ص 178.

[2]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: المرجع السابق، ص 5.

[3]- الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية: نصوص ونظم تشريعية في علم الآثار وحماية المتاحف والأماكن والآثار التاريخية، الجزائر، 1991، ص 7.

غير أن أهم ما جاء من تشريعات هو ما صدر في:

- قانون 98-04 المؤرخ في 20 صفر 1419 الموافق لـ 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، يشمل تسعة أبواب ومائة وثمانية مادة جاءت كالأتي:

الباب الأول: يتضمن الأحكام التمهيدية والعامة وقد جاء في سبعة مواد.

الباب الثاني: يحوي خمسة فصول واثنان وأربعون مادة، أشار المشرع في الفصل الأول منها إلى تسجيل الممتلكات الثقافية والعقارية في قائمة الجرد الإضافي، والفصل الثاني إلى تصنيف الممتلكات العقارية، والفصل الثالث يخص القطاعات المحفوظة، أما الرابع فيتعلق بنزع الملكية من اجل المنفعة العامة، في حين أن الفصل الخامس تناول حق الشفعة.

الباب الثالث: تعرض إلى حماية الممتلكات الثقافية المنقولة ويضم سبعة عشر مادة تناولت اقتراحات تصنيفها وتسجيلها وكذلك أساليب حمايتها والحفاظ عليها[1].

الباب الرابع: ويعالج الممتلكات الثقافية غير المادية ويضم ثلاث مواد أبرزت تعريف الممتلك الثقافي غير المادي وأهداف حمايته وإنشاء بنك للمعطيات قصد المحافظة على هذا النوع من الإرث الحضاري.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، المرسوم رقم 98-04، 15 جوان 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، (الجريدة الرسمية، عدد 44، الصادر بتاريخ 17 جوان 1998)، ص ص 11.3.

الباب الخامس: ويضم تسعة مواد، احتوت على الأبحاث الأثرية وكيفية الحصول على رخصة البحث الأثري.

الباب السادس: تكلم عن الأجهزة، ويضم ثلاث مواد، أبرزت مهام ومسؤولية اللجنة الوطنية والولائية للممتلكات الثقافية.

الباب السابع: تطرق إلى تمويل عمليات التدخل في الممتلكات الثقافية واستصلاحها، وهو يضم تسعة مواد، وفيه جاء الكلام عن عمليات الترميم والصيانة والحفظ والإصلاح للممتلك الثقافي وطرق الاستفادة منها.

الباب الثامن: وهو مخصص للمراقبة و العقوبات ويضم 15 مادة، وتعرض إلى أشكال العقوبات الممكن اتخاذها بحق كل مخرب أهمل التراث الوطني أو معلم اثري تاريخي.

الباب التاسع: عبارة عن أحكام ختامية جاءت في ثلاث مواد[1].

وقد أعقب هذا القانون الذي وضع الخطوط العريضة لحماية التراث الثقافي ستة مراسيم وقرار وزاري مشترك فصلت ما جاء فيه وفقا للمرجعية القانونية في الدولة الجزائرية، وتماشيا مع ما هو معمول به في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

---

[1]- المرسوم رقم 98-04، المرجع السابق، ص ص 19.13

2.2- الحماية المادية:

الآثار والبيئة وجهان لعملة واحدة، علاقة كل منهما بالإنسان فالبيئة هي الإطار الشامل لحياة الإنسان في الكون، والآثار هي ناتج حركية الإنسان ونشاطاته المختلفة والعلاقة بين الآثار والبيئة والإنسان علاقة حتمية، قد تعم منافعها، وقد ينتشر شرها وذلك تبعا لأغراض وأهداف الإنسان سواء كانت خيرا أو شرا.

تتعرض الآثار يوميا على مستويات مختلفة وفي جميع بقاع العالم إلى الدمار والخراب ولأسباب كثيرة، تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1.2.2- أسباب متعمدة:

هي التي يتعمد الإنسان فيها الإضرار بالأثر رغبة في الانتقام مثل ما يحدث في الاضطرابات والحروب، التي يصبح فيها الإنسان أداة تدمير، لأنه يجعل من الأماكن التراثية هدفا سهلا يعبر من خلاله عن نفسه وسيطرته، والمستعمر عند استعماره لدولة ما يعمل على تدمير أثارها وترحيلها إلى بلده ومتاحفه من اجل طمس هوية الشعب الذي احتله.

كما يتعمد الإنسان في الإضرار بالثار من خلال الجهل بقيمتها أو الطمع أو الرغبة في الثراء السريع بالتزوير والسرقة، وقد زاد هذا النشاط أكثر بعدما

أصبح للبقايا الأثرية قيمة مادية تباع وتشرى، رغم أن القوانين الدولية تحرم هذا النوع من التجارة[1].

كما قد تكون هذه الظاهرة ناجمة عن الحفر غير المرخص به، ويصبح الأمر أكثر خطورة لما تكون شبكات منظمة تختص بسرقة التراث الأثري[2].

2.2.2- أسباب غير متعمدة:

وهي التي يتسبب فيه الإنسان بلا مبالاته في حدوثها وهي تشمل:

أ- العوامل الطبيعية:

تشمل العوامل الطبيعية التي لها تأثير سلبي على المعالم والمواقع الأثرية، كل من الأمطار والحرارة والرياح والعواصف والزلازل والبراكين والصواعق وهي كلها عوامل خارجة عن إطار الإنسان وليس بمقدوره التحكم فيها والتصدي لها، إلا باتخاذ إجراءات احتياطية تمس المعالم والمواقع الأثرية نفسها، فالأمطار خاصة إذا كانت غزيرة وكان الأثر مشيدا بالطوب فان تأثيراتها تكون جسيمة، وحتى لو كان مبنيا بالحجارة فالأمر لا يقل خطورة و تتجلى مظاهر التلف من هذا العامل في أن الأمطار تضعف المونة والملاط والألوان والزخارف الجصية

---

[1]- د. إسماعيل بن نعمان: التراث الثقافي المادي وسبل المحافظة عليه، مجلة المعالم، ع11، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 210، ص 47.

[2]- عبد القادر دحنوح: اثر العوامل البشرية في تلف المواقع والمعالم الأثرية، مجلة آثار، ع7، معهد الآثار، الجزائر، 2008، ص 144.

والطـــوب، وإذا نتجـــت عـــن الأمطـــار فيضـــانات فـــالمواقع الأثـــــرية تكـــون أكثر عرضة للانجراف.

الحرارة والرطوبة عاملان متلازمان، ولهما تـأثير كبيـر علـى المبـاني الأثريـة، فإذا كانت الواجهات المعرضة للشمس تحمـل زخـارف ملونـة فـان ارتفـاع درجـة الحرارة سـتجعل تلـك الألـوان باهتـة، كمـا أن ارتفاعهـا يـؤدي إلـى انخفـاض الرطوبة، وهذا يؤدي إلى جفـاف وتصـلب المـواد العضـوية كالخشـب ومـن ثـم الكسر، وانخفاضها يؤدي إلـى ارتفـاع نسـبة الرطوبـة ممـا سيسـمح بتـوفر جـو خصب للفطريات وتمدد المواد العضوية واعوجاج الأخشاب.

الرياح والعواصف تشتد خطورتهـا أكثـر كلمـا زادت سرعتها، الشـيء الـذي يجعلها محملة بالأتربة والرمال، ولهذه الأخيرة اثـر كبـ[illegible]ر علـى المعـالم والمواقـع الأثرية، فهي تقوم من جهة بعملية حـت لهـا، ومـن جهـة أخـرى تـردم وتطمـر البقايا، وتبرز هذه الظاهرة أكثر في المناطق الصـحراوية، أمـا الـزلازل والبـراكين والصواعق، فهي من العوامـل الأكثـر خطـورة علـى المعـالم الأثريـة، وبسـببها تتحول تلك المعالم إلى خراب، وفي أحسن الأحـوال تحـدث بهـا تشـققات تسـتوجب تدخلا عاجلا لترميمها وتدعيمها[1].

[1]– عبد القادر دحدوح: المرجع السابق، ص ص 61، 62.

ب- العوامل البيولوجية:

لا تقل العوامل البيولوجية خطورة عما سبقها من العوامل، وهي تشمل التلوث والنباتات والحيوانات والحشرات والفطريات، فالتلوث البيئي له مساهمة خطيرة في إحداث التلوث البيولوجي، وهو ناتج عن الوسائل والمعامل التكنولوجية الحديثة، التي ينبعث منها الدخان أو الأتربة أو على شكل غازات، وتتأثر المعالم والبقايا الأثرية بهذه المواد الملوثة، فهي لما تستقر على الأحجار والمعادن وغيرها من المواد الأثرية وتكون الرطوبة مرتفعة فانه سينتج عن ذلك وسط حمضي وهو الجو المناسب الذي يساعد على نمو الفطريات.

النباتات تأتي بها الرياح وتستقر في الفجوات الحاصلة بين أجزاء الأسوار، وإذا صادفت وجود تربة صالحة تنمو وتتغلغل بجذورها داخل المبنى ليصبح نزعها بعد ذلك صعبا، أما الحيوانات كالفئران، فهي تنخر أساسات المباني الأثرية بما تحدثه من فجوات وجحور، ونفس الشيء تحدثه بعض الحشرات كالنمل الذي يحدث شقوقا داخل الأسوار.

الفطريات هي الأخرى لها تأثير خطير على المعالم والبقايا الأثري، فهي تجد المكان والمناخ المناسب لها كلما ارتفعت نسبة الرطوبة داخل هذه المعالم، وتراكم الغبار والأوساخ فيه، وتصبح أكثر خطورة على المواد

العضوية، كالخشب الذي عادة ما يوجد بكثرة في المباني الأثرية سواء في الأبواب أو النوافذ أو السقوف أو في غيرها من الأغراض[1].

3.2- سبل حماية التراث الأثري :

أثبتت التجارب في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالمحافظة على التراث الأثري أن الاستقرار والترميم ليسا إجراءات دائمة، حيث أن التلف هو عملية ديناميكية وبدون نهاية أي أن المخلفات التي تمت معالجتها والمعروضة بشكل دائم بحاجة إلى صيانة مستمرة، وهذه بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من عملية التلف:

- ضبط نمو النباتات في الأماكن والمواقع الأثرية.
- التأكد من أن مجاري صرف المياه تعمل بالشكل الصحيح[2].
- إبعاد مسببات الحرائق، وعدم إيداع مواد سهلة الاشتعال، وكذا تزويد المتاحف والمواقع الأثرية بوسائل الإنذار وإطفاء الحرائق[3].
- استخدام مانعات الصواعق، ومن الضروري توزيعها على سائر أقسام الموقع الأثري وان يجري فحصها من حين لأخر للتأكد من سلامتها[4].

---

[1]- عبد القادر دحدوح: المرجع السابق، ص ص 62، 63.

[2]- بيرخينيا باخه ديل بوتو: علم الآثار وصيانة الأثوات والمواقع الأثرية وترميمها، ترجمة خالد غنيم، بيسان، لبنان، 2002، ص 297.

[3]- د. رفعت موسى محمد: مدخل إلى فن المتاحف، الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 67.

[4]- عبد المعز شاهين: ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار المصرية، 1994، ص 212.

- بناء أسوار شائكة حول المواقع الثريـــة، ســـواء كانـــت هـــذه المواقـــع فـــي المنـــاطق المأهولة بالسكان أو في المناطق المتطرفة، وكذا عمل أبواب حديدية مرتفعة.
- وضع دائرة اتصال تليفوني مباشـــرة فـــي حجـــرة مركزيـــة تكـــون متصـــلة بـــأقرب مركز للشرطة لسرعة الاتصال في حالة وقوع عمليات ســـرقة او حـــدوث نـــوع مـــن المخاطر[1].
- توعية المواطنين وتطبيق العقوبات المنصـــوص عليهـــا فـــي قـــوانين حمايـــة الآثـــار بصـــرامة[2].
- توثيق التراث بما فيه الثابت والمنقول، وذلك بتسجيل كل كبيرة وصغيرة عنه.
- الانضمام إلى الهيئات الدولية المكلفة بالحفاظ على التـــراث الثقـــافي لمحاربـــة الســـرقة العابرة للحدود، والاستفادة من المساعدات المادية التي تقـــدمها هـــذه الهيئـــات لحمايـــة هذه الآثار.
- السعي لتصنيف المواقع التي تضم بقايا أثرية مهما كانـــت صـــغيرة وطنيـــا لحمايتهـــا قانونيا من زحف الاسمنت عليها.

---

[1]- د. احمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي: حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص 90.

[2]- جورجيوتوراكـــا: تكنولوجيـــا المـــواد وصـــيانة المبـــاني الأثريـــة، ترجمـــة احمـــد إبـــراهيم عطيـــة، دار الفجر، القاهرة، د.ت، ص 93.

- السعي لتصنيف المواقع الأثرية، المهمة ومحيطها كتراث عالمي مما يزيد من قيمتها كتراث عالمي مقصود من طرف السياح ومدعوم ماديا من طرف الهيئات الدولية.
- مراقبة عناصر البيئة حول الأثر وإزالة عوامل التلف منه مثل الرطوبة و الأملاح الذائبة.
- الاستعداد للأخطار المتوقعة قبل حدوثها وتحضير السبل الكفيلة للحماية منها أو التقليل قدر المستطاع من أثارها المدمرة أحيانا. بمعنى تجنب تحول بعضها من حادث بسيط إلى كارثة مدمرة.
- إصدار القوانين التي تحمي التراث الأثري بكل أنواعها و أشكالها. [1]

[1]- د. إسماعيل بن نعمان: المرجع السابق، ص 49.

3-الحماية بين النظرية والتطبيق:

إن النصوص الدولية والوطنية تؤكد على أن لا قيمة نقدية للآثار لان قيمتها تدخل في الذاكرة والتاريخ، وأية قطعة أثرية مهما كان حجمها أو شكلها، فهي تمثل حقبة زمنية تختصر حضارة الشعوب الغابرة، لذلك تقوم معظم دول العالم بإيجاد السبل المثلى لحماية أثارها والحفاظ عليها، فقد ارجع الكثير من الاختصاصيين في علم الآثار سرقة وضياع المئات من القطع والتماثيل الأثرية في مختلف المواقع الأثرية بالجزائر إلى انعدام أدنى الشروط لحماية هذه الآثار والمنصوص عليها عبر القوانين والتشريعات الوطنية، حيث أن قانون العقوبات الجزائري لم يولي اهتماما بالمخالفات أو الجرائم التي تقع في قطاع التراث الأثري، ولم يحدد كيفية التعامل مع المخالفين للقوانين الموضوعة سابقا في المراسيم الأخرى المتعلقة بموضوع التراث، وما يندرج تحته من مواضيع هامة.

يرى مسؤول بدائرة التنظيم والمحافظة على الآثار بالوكالة الوطنية للآثار بان معظم المواقع الأثرية بالجزائر تعرف مشكل الأمن، لعدم توفر العدد الكافي لرجال الأمن، وانعدام ادني الوسائل التي تسمح لهم بضمان حماية هذه الآثار التي تقدر بملايير الدولارات إضافة إلى انعدام عملية الإضاءة الكاشفة ونظام الكاميرات بالمتاحف، ووضعيتها المزرية، والمواقع الأثرية غير ملتفت إليها، وقد يعود السبب في ذلك إلى:

- ضعف الميزانية المخصصة للآثار رغم أنها يمكن أن تكون مصدرا هاما للعملة الصعبة كما يحدث في العديد من الدول، وقد قدرت بـ 12 مليار، إحدى عشر منها تذهب لمداخيل عمال الوكالة على التراب الوطني، ومليار واحد لسد احتياجات الوكالة من مكاتب وتنقلات...الخ[1].

- اشتراك مختصين في الآثار في عمليات السرقة.

- عدم اختصاص رجال الأمن الجزائريين في مجال حماية الآثار والحفاظ عليها.

- انعدام الإشارات واللوحات المبنية عند الدخول لموقع اثري والتي تمنع إلحاق الضرر بأي شيء أو جزء موجود بداخل ذلك المجال.

- عدم إحاطة تلك المناطق الأثرية بسياج يحدد بين مساحتها الكاملة، ويمنع على أي كان استغلالها أو البناء عليها.

- صغر حجم الأماكن المخصصة لحفظ القطع الأثرية في المواقع، حيث يوضع عدد كبير منها بالخارج وهذا ما يسهل عملية السرقة مثلما تعرض له متحف جميلة بسطيف من سرقة قطعة أثرية نادرة متمثلة في جدارية صخرية رومانية كانت موضوعة داخل الحديقة الصغيرة للمتحف.

- عدم اختصاص المسؤولين عن هذه المواقع الأثرية.

---

[1]- فريدة بلفراق: الإجراءات القانونية لحماية الآثار في الجزائر، مجلة دراسات، ع5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003، ص 31.

– عدم وجود صور أو تفاصيل أو نسخ عن هذه الأشياء مما يفسر وجود مشاركين في عملية السرقة بداخل الدوائر الأثرية[1].

- **الفراغ القانوني :**

إن الناظر إلى قانون حماية التراث الثقافي يرى بعض النقائص فيه، فهو يعالج بعض الحالات بصفة سطحية دون تفصيل، مع أنها تعد من المخاطر التي تهدد التراث الأثري ومن تلك القضايا.

إن المادة رقم 71 من القانون 98-04 وفي فقرته الرابعة تذكر انه "ينبغي أن تفضى كل عملية بحث اثري مرخص بها إلى نشرة علمية" وفي حالة عدم التزام القائم على الحفرية أو البحث الأثري بهذا الشرط فان عقابه كما هو موضح في المادة 74 حيث بإمكان الوزير المكلف بالثقافة أن يقرر سحب رخصة البحث مؤقتا أو نهائيا منه، وهذا العقاب لا يعد كافيا بالنظر إلى خطورة الأمر، فالحفرية دون تقرير اثري ينشر هي تخريب للموقع الأثر، والأمثلة موجودة، فهناك من الحفريات التي أجريت لا نعرف عن نتائجها أي شيء بل حتى مكان إيداع المكتشفات غير محدد.

كما أن القانون يركز حمايته أكثر على التراث الأثري في أشكاله الثلاثة: المصنف أو المقترح للتصنيف أو المسجل في قائمة الجرد الإضافي: في حين أن

---

[1]– فريدة بلفراق: المرجع السابق، ص 32.

المواقع والمعالم غير المدرجة ضمن هذه الأصناف فحمايتها اقل ما يقال عنها أنها ناقصة بشكل كبير إن لم نقل منسية في بعض الحالات.

صحيح أن القانون يفرض عقوبات على مرتكبي بعض المخالفات مثل إجراء حفر غير مرخص ، أو عدم التصريح بالمكتشفات الأثرية سواء الفجائية أو الناتجة عن حفرية قانونية، أو بيع أو إخفاء بقايا أثرية حسب المادتين 94 و 95 إلا أن القانون لما يتحدث عن مخالفات التلف والتشويه والهدم وإعادة الإصلاح فهو يحدد عقوبات فقط على الممتلكات الثقافية المصنفة أو المقترحة للتصنيف أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي في المواد 96، 99، في حين يغفل عن هذه المخالفات في حالة ارتكابها على ممتلكات لم تسجل بعد ضمن هذه الأصناف[1].

وقد أجريت دراسات إحصائية للقطع المسروقة من المتاحف الجزائرية خلال السنوات الأخيرة والمبينة في الجدول الأتي[2]:

---

[1] عبد القادر دحدوح: المرجع السابق، ص 147.

[2]- فريدة بلفراق: المرجع السابق، ص 34.

جدول رقم 02: قائمة القطع المسروقة من المتاحف والمواقع الأثرية في السنوات الأخيرة

قائمة القطع المسروقة من المتاحف والمواقع الأثرية في السنوات الأخيرة			
طبيعة الأشياء المسروقة	موقعها	تاريخ السرقة	الملاحظات المقدمة عليها
72 قطعة أثرية من البرونز،162 قطعة نقدية من البرونز والفضة 250 قطعة نقدية من البرونز	متحف تمقاد	1993	
مجموعة تتكون من مجسمات لنسخة رؤوس رأسان لـ septim sevére – رأسان غير مشخصان- رأس la racaule – رأس hercule – رأس faune – رأسان لامرأتين	متحف قالمة	ليلة بين 27 و 28 فيفري 1996	
رأس gargarie من الرخام الأبيض	الموقع الأثري بعنابة	ليلة بين 04 و 05 مارس 1996	
جزء من تمثال امرأة من الرخام	قالمة حديقة سرايدي	لم يتم التبليغ عنها	تم العثور على جزء كبير من هذه القطع والتماثيل الأثرية بتونس من طرف سفارة الجزائر هناك حيث كانت هذه المسروقات بداخل خزائن مفتوحة إضافة إلى بعض القطع الأثرية التي سرقت من المواقع الأثرية لم يسبق الإبلاغ عن سرقتها من قبل.
رأس امرأة من الرخام	متحف قالمة فيفري 96		
ثابتين جنائزيين للإله زحل	متحف تبسة		
تمثال امرأة مسحية	المقبرة المسيحية بتبسة		
مجسم امرأة	متحف تبسة		
مجسم امرأة فينيقية	غير محدد		
تسجيلات قديمة	غير مشخصة		
تماثيل قديمة	متحف تبسة		
جزء من تماثيل صغيرة	تبسة		
تماثيل رومانية	متحف برج بوعريريج	1996/07/17	
كنز 50.000 قطعة نقدية رومانية	مداوروش جوان 1988	لم يحدد تاريخ سرقتها	تم وضعه بمقر دائرة مداوروش وتم فتح تحقيق ضد مجهول من قبل الوزارة في ماي 1999 ولم يتحصل على أي معلومات في القضية
حجز الكشف في القسم الشمالي بنصب تيڤزيرت	موقع تيڤزيرت	الجمعة 1999/09/3	فوقا نحجر مكتوب كلمة فلور FLOR
رأس الانتونين من الرخام الأبيض	متحف تيمقاد الساحة الخارجية	2000/11/29	
عقد من العاج	متحف وهران	2001/04/23	
23 قطعة نقدية من الفترة الرومانية	متحف برج المقراني	2002/09/02	
نصب جنائزي	موقع تيڤزيرت	2003/09/02	

الفصل الثاني:

السياحة الثقافية في متحف المسرح الروماني

1- لمحة تاريخية عن متحف المسرح الروماني.

2- السياحة الثقافية ودور الآثار في تطويرها.

3- دراسة احصائية لزوار المتحف المسرح الروماني.

❖ **مفهوم المتحف ودوره في المجتمع:**

يراد بالمتحف لغة، موضع التحف الفنية والأثرية، وجمعها تحف والجمع متاحف[1]، أما اصطلاحا فالمتحف بمفهومه البسيط هو المكان الذي يحتوي على وثائق تاريخية أو فنية أو علمية أو اثنوغرافية، موجودة بعين المكان والتي يحصل عليها عن طريق الشراء أو الهدايا، ومن هنا جاءت فكرة نشوء المتحف من منطلق المحافظة على الشيء الثمين، ولم يكن وليد عهدنا، بل جذوره ضاربة في التاريخ وان اقتصر على طبقة معينة من المجتمع، ويرى العلماء أن الإغريق هم أول من عرف المتحف، فقد ارتبطت كلمة متحف عندهم بربات الحكمة وهن الألهات الراعيات للفن[2].

ويعرف أيكوم ICOM[3]، المتحف بأنه مؤسسة دائمة دون هدف مربح في خدمة المجتمع وتطويره مفتوح للجمهور، وهي تقوم بأبحاث تتعلق بالشواهد المادية للإنسان وبيئته، فتقتنيها، تحفظها، تنشرها، وتعرضها لأغراض دراسية، تربوية، متاعية.

---

[1]– بطرس البستاني: المرجع السابق، ص 171.

[2]– أسماء عدنان الزبدة: أهمية المتحف في العملية التربوية، "المتحف والحضارة والتنمية"، السجلس الدولي للمتاحف، الأردن، 1994، ص 54.

[3]– أيكوم ICOM : اختصار لـ: المجلس الدولي للمتاحف، أسس عام 1946 في باريس وهو مؤسسة غير حكومية ترتبط باليونسكو، يهتم بكل ما يخص العرض المتحفي والمقتنيات الأثرية ويهدف إلى رفع مستوى العاملين في المتاحف.انظر :المجلس الدولي للمتاحف: إدارة المتاحف، د.ت،ص 3.

لقد كان الغرض من إنشاء المؤسسات المتحفية بحثيا في المقام الأول ثم تعليميا ثقيفيا، ففي القرن السادس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر ميلادي ، كان التسابق لدى أمراء ملوك اروبا في جمع التحف والآثار، ومن ثمة ظهرت وظيفة التنقيب على الحفائر معتمدا على مؤسسة حريصة تزين متاحفها، فالمتاحف تأسست نتيجة لعدة عوامل كان لها اثر في إنشاءها وتطورها نلخصها فيما يأتي:

- الحنين إلى الماضي.
- حرص الإنسان على كل ما يتعلق بالتراث والأشياء الأخذة في الزوال.
- تشجيع السياحة بأنواعها، الثقافية، الدينية والترفيهية.
- اهتمام الشعوب بتخليد رموز العظماء في مجالات الفكر والفن والعلم والآداب والسياحة.
- اهتمام المسؤولين في الدولة بالمتاحف ودورها في تقدم المجتمع.
- إنشاء الدراسات الأكاديمية لتحديث وتطوير العلوم المتحفية.
- إن زيادة عدد المتاحف وتطورها يعد من معايير تقدم الأمم ورقيها[1].

[1]- بشير زهدي: المتاحف، دراسات ونصوص قديمة، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، 1988، ص 81.

فالمتاحف لم تعد كما كان ينظر إليها في السابق ترتبط بالماضي والغبار، بل تنوعت مهامها وأصبحت تقوم بدور معنوي هام في تقوية الحس الثقافي[1] على أساس أنها تحتوي على ملكية العالم الثقافية وترعاها وتشرحها للناس، وهي ملكية غير عادية تتمتع بوضع خاص في التشريعات الدولية، كما تتمتع بحماية القوانين الوطنية، وهي بشقيها المادي والمعنوي جزء من تاريخ العالم الطبيعي وتراثه الفكري والثقافي، ومن ناحية أخرى كثيرا ما توفر الملكية الثقافية الدالة الأساسية والشواهد المادية التي تستند إليها مجالات معرفية متعددة مثل علم الآثار والعلوم الطبيعية وهي بذلك من الإسهامات الهامة لنبع المعرفة وعنصرا جوهريا في تعريف الهوية القافية على الصعيدين الدولي والوطني[2]، فالمادة المتحفية لا تقاس قيمتها بحجمها أو وزنها أو المادة التي صنعت منها، وإنما بالفائدة التي تقدمها للمجتمع من خلال دراستها وتوثيقها ومعرفة المعلومات التي تحتويها[3].

ترتكز الوظيفة الأساسية للمتحف على عدة قواعد علمية أهمها:

---

[1]- احميد رفاعي: المتحف عامل اتصال بين الحرفي والجمهور، حوليات المتحف الوطني للآثار القديمة، ع 13، الجزائر، 2004، ص 127.

[2]- المجلس الدولي للمتاحف: إدارة المتاحف، المجلس الدولي للمتاحف، د.ت، ص 1.

[3]- صديق محمد قاسم السيد وعبد الرحمان علي محمد: استخدام التقنيات الحديثة في علم الآثار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الشارقة، 1998، ص 225.

- الإجادة في عرض المعروضات بأسلوب علمي وفني جذاب و غير ضار لتلك المعروضات أو المشاهدين.
- إتباع الوسائل العلمية في تخزين المقتنيات لحمايتها من أسباب التلف.
- الحماية الدورية والمنظمة للمعروضات وحفظها من التأثيرات الضارة.
- إتاحة الفرصة للدارسين والباحثين لدراسة المقتنيات الأثرية[1].

أما الوظيفة الحديثة للمتحف هو كونه مدرسة لتعليم الحرف اليدوية، وعرض النشاط اليدوي المحلي من الأعمال الفنية في بعض البيئات التي لم يكن ميسرا فيها ذلك من قبل[2].

إن المتاحف في عصرنا هذا أصبحت من الضرورات الملحة بالنسبة للمجتمعات، فهي تقوم بادوار نشطة ومتعددة الجوانب، ومهما اختلفت هذه الأدوار فان الغرض منها واحد، ألا وهو الحفاظ على الذاكرة الجماعية، كما أصبحت تعد من بين المنشات التعليمية والتربوية والثقافية والعلمية التي يفتخر بانجازها، فالأمم المتحضرة في عصرنا هذا تتسابق في تشييد المتاحف والتنويع

---

[1]- د. محمد عبد الهادي: دراسات في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية، مكتبة زهراء الشرق، لبنان، 1998، ص ص197،198.

[2]- عبد الفتاح مصطفى غنيمة: المتاحف والمعارض والقصور، "سلسلة المعرفة الحضارية"، ع 3، دون مكان ودار نشر، 1990، ص 94.

في اختصاصاتها باعتبارها من المنجزات الحضارية التي تساهم بقسط كبير في نشر الثقافة بين المجتمعات وتنمية الاقتصاد[1].

وخلاصة القول أن عرض التراث الأثري سواء المنقول أو غير المنقول في المتاحف بنوعيها المبنية والمفتوحة على الهواء الطلق، أثار تاريخية كانت أم طبيعية، يساعد في توسيع المجال المعرفي لدى الإنسان بماضيه ويعطيه تفكير جديد ونظرة جديدة في الحياة، فينتج عنه وعي وإحساس بالمسؤولية اتجاه تاريخه، الحافل بالأحداث من خلال الآثار ومجتمعه وتغيير سلوكه السابق إلى سلوك راق متحضر، هذا ما يدفع بعجلة التقدم والازدهار، الذي يؤدي بدوره إلى الاستثمار في مجال السياحة، التي تعتبر من العائدات الرئيسية لكثير من الدول، فالاهتمام بالآثار يؤدي إلى الاهتمام بالسياحة[2].

غير أن هذا لن يتحقق إلا بتوفير الحماية الكافية للآثار من النصب والسرقة والتلف، وخاصة الحفائر السرية التي تتعرض لها المواقع الأثرية، وهذا النصب المتعمد يعتبر أكثر خطورة وضررا على المواقع التي تتعرض له[3].

---

[1]- د. علي حملاوي: مكانة المتحف في المجتمع، مجلة آثار، ع 6، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007، ص ص53،54.

[2]- ياسين رابح حاجي: دور الآثار في تنشيط السياحة، مجلة دراسات، ع 5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003، ص ص 91،91.

[3]- صالح يوسف بن قربة: أبحاث ودراسات في تاريخ وآثار المغرب الإسلامي وحضارته، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 232.

1- لمحة تاريخية عن متحف المسرح الروماني

تقع مدينة قالمة * في إقليم نوميديا تواجدت منذ العصور البونية النوميدية واستمرت طوال العصور القديمة والإسلامية، فهي تمتد على منحدر خفيف يتجه شمال شرق على أسفل سفوح جبل ماونة الذي يشرف على واد سيبوس[1]

وقد بقيت المدينة محافظة على نظامها الإداري النوميدي حتى القرن الأول ميلادي فالخصائص النوميدية البونية ظاهرة بشكل واضح على معالمها في هذه الفترة. ندخل بعدها ضمن المدن الرومانية لتصبح بلدية خلال عهد هادريانوس ثم مستعمرة في بداية القرن الثاني لكي تستمر في تواجدها طوال العصور القديمة، لكن بناء المدينة الحديثة خلال عهد الاحتلال الفرنسي فوق المدينة أزال الكثير من بقاياها ومنع التعرف على معالمها ومن تصور مظهرها القديم، فلم يبق من بقاياها حاليا سوى المسرح والحمامات والحصن البيزنطي وعدد من الكتابات المنقوشة والأنصاب[2].

---

* - قالمة هي تسمية للمدينة من خلال النقائش البونيقية التي عثر عليها ومعظمها يحتوي على لفظ (ملكا) ، بينما الرومان لما جاؤا الى هذه المنطقة كتبوا وقرؤوا اسم (ملكا) من اليسار إلى اليمين حسب كتاباتهم اللاتينية، فأصبحت تكتب وتقرا كلما. انظر :عبد المالك سلاطنية: قالمة من فجر التاريخ إلى ثورة نوفمبر الخالدة، ص ص29، 30.

[1]- عزيز قالمي : مقتطفات من تاريخ قالمة، مجلة المعالم، ع 8، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 1998، ص 18.

[2]- محمد الخير اورفه لي: كلاما (قالمة) دراسة وصفية للبقايا الأثرية للمدينة، مجلة آثار، ع 6، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007، ص 29.

يقع المسرح الروماني في وسط المدينة، وقد بني في عهد الإمبراطور سبيتيم سيفير (193-211 م) فوق تل وفي منخفض، وهو عبارة عن حفرة طبيعية بشكل نصف دائري سويت جوانبها وغطيت بالمرمر والحجارة المنحوته لجعلها درجات ومقاعد[1]،وقد بني هذا المسرح بفضل كرم وسخاء امرأة اسمها "انيا ايليا رستيتيولا" "ANNIA AELIA RESTITULA"، وقد منحت لهذا الانجاز مبلغ 400.000 سيسترز*، وقد قام المجلس البلدي للمدينة بتشييد خمسة تماثيل لها كاعتراف بالجميل،هاته المرأة صاحبة المواطنة الرومانية كانت تحمل صفة كاهنة رسمية.

وقد جرى ترميم المسرح من قبل جولي JULLy مابين عامي 1902-1916 و اخذ عليه الكثير من النقد لعدم احترامه لوضعيته الأصلية، إلا انه أصبح في وضعية جيدة وقابل للاستعمال، وتصل قدرة استعابه إلى 32000 متفرج[2].

أما المقتنيات الأثرية التي عثر عليها أثناء الحفريات في ولاية قالمة خلال الاحتلال الفرنسي لم تحفظ بالمنطقة بل أرسلت إلى متحف اللوفر بفرنسا في البداية، وفي فترة لاحقة إلى العاصمة وقسنطينة وحتى إلى عنابة، ولم تحتفظ قالمة حينها سوى بالجزء الثانوي، فعرضت تلك العينات في الهواء الطلق بزاوية

---

[1]- محمد العيد قاسمي: مكونات متحف المسرح الروماني (قالمة)، مجلة المعالم، ع 11، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 2010، ص 84.

* سيسترز: العملة التي كان الرومان يتعاملون بها سابقا.

[2]- محمدالخير اورفه لي: المرجع السابق، ص 32.

من الحديقة بجانب التكتة العسكرية، أضيفت إليها أمور قليلة ظهرت خلال أعمال الطرقات أو حفريات البناء، واكبر قسط للمجموعات الأصلية وارد من الحفريات بالمدينة نفسها، وهكذا وجدت بعض الآثار في أشغال ترميم المسرح ومنها كتابات هامة وتماثيل، ولم يتشكل المتحف رسميا سوى عام 1904، غير أن جوهر معروضاته من خارج قالمة (تيبيليس- مدوروش-عين النشمة).

احتل المتحف قاعة في مقر البلدية ونقل في 1921 إلى محل تابع للمسرح الروماني وأجريت عليه تعديلات من 1925 إلى 1927 ،ومنذ 1948 أدخلت عليه تحسينات جديدة فأضيفت حجرة للحجرة الأولى وتبعتها أجنحة أخرى وتم تغيير عرض التماثيل التي نحتت قواعد لمعظمها[1].

وحصل المتحف على إنارة مناسبة، كما وصلت إلى قاعات أخرى نصب وكتابات وجلبت أهم المعروضات الباقية بالحديقة بدون وقاية كافية وجاء دور تجميع الكتابات الهامة التي بقيت في تبيليس ونصب كثيرة بعضها ذات كتابة بونيقية متأخرة ولاتينية جمعها الطبيب جوان منذ 1946 بعين النشمة، والتي أكملت ما وصل سابقا من نفس المكان في سنتي 1950 و 1951

[1]- محمد العيد قاسمي: حول إنشاء متحف قالمة للآثار، مجلة المعالم، ع 6، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 1992، ص 43.

وأحضرت العينات الرئيسية من حمام المسخوطين فالمتحف يعتبر جهوي بأتم معنى الكلمة[1].

2.1- الصعوبات التي تواجه متحف المسرح الروماني:

يواجه متحف المسرح الروماني عدد من الصعوبات والعراقيل التي تعيقه عن تحقيق مهمته بشكل كامل سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وأهمها :

ا- **التقيد بظروف المبنى:** فالنظر على انه متحف موقع ومن شانه أن يضفي أجواء تاريخية وحضارية تساهم في نقل الزائر إلى عالم معاصر غابر ويجعل من المجموعات الأثرية تعرض في بيئتها الطبيعية الأصلية، إلا أن تطبيق الطرق المتحفية الحديثة في متاحف المواقع الأثرية يتعذر، بما ينتج عن ذلك:

- التقيد بظروف المبنى وشروطه وعدم إمكان القيام بأي تعديل فيه.

- صعوبات في عدم توفر الإضاءة الفنية المناسبة، وعدم إمكان تمديد أشرطة أجراس الإنذار الضرورية، وعدم انسجام الخزائن الحديثة في الموقع الأثري، وصعوبة إدخال الطرق الحديثة المتعلقة بالتدفئة والتهوية.

- تعذر فتح أبواب جديدة في متحف الموقع بأجهزة حديثة متعلقة بالإرشاد المتحفي والأجهزة السمعية البصرية المختلفة.

---

[1]- محمد العيد قاسمي: حول إنشاء متحف قالمة للآثار، المرجع السابق، ص 44.

- تعذر إمكان توسع المتحف المؤسس في موقع اثري.

- تعذر إعداد قاعة سينما وقاعة محاضرات ونادي وقاعة معارض مؤقتة وقاعة كافيتيريا وغيرها من متطلبات الزائر المعاصر.

- وجوب الاهتمام باستمرار بصيانة الموقع والقيام بأعمال الترميم المستمرة للمحافظة عليه.

- تعذر استقبال عدد كبير من أفواج الزائرين[1].

ب- نقص التنظيم في المعروضات: يعاني المتحف من نقص في تنظيم المعروضات على الرغم من ان هناك إمكانية ان تكون المجموعات الأثرية معروضة بشكل منظم ولائق ،لان العرض يعتبر عملا فنيا وعلميا يتطلب المعرفة العلمية والثقافة الفنية والجمالية، ويتم عرض مجموعات المتحف بحسب أهميتها وحجمها ومادتها وتاريخها وحضارتها، وذلك على قواعد مناسبة تساهم في إبراز قيمتها وأهميتها[2].

فالقطع الحجرية الضخمة يمكن عرضها، وإحاطتها بشريط لطيف يوحي بوجوب عدم الاقتراب من ذلك التمثال أو الأثر الفني، وكثيرا ما تعرض هذه الآثار الحجرية على قواعد حجرية مناسبة، ويستخدم الفنانون (فن الإضاءة)

---

[1]- محمد عمر الرشيدات: المتاحف: دورها، طرق تطويرها، المعوقات التي تعترضها، "المتاحف والحضارة والتنمية"، المجلس الدولي للمتاحف، الأردن، 1994، ص 50.

[2]- بشير زهدي: المرجع السابق، ص 119.

في سبيل إبراز التفاصيل. أما الآثار الصغيرة المختلفة (الحلي الذهبية والأحجار الكريمة والمخطوطات....) في واجهات أو خزائن جدارية أو وسطى، تتميز بالإضاءة الفنية المناسبة، وعلى مدرجات مغطاة بالأقمشة المناسبة ذات الألوان المنسجمة مع الآثار المعروضة، وتوضع إلى جانبها الشروح العلمية التي من شانها ان تلبي رغبة الزائر في المعرفة[1].

هذا ما لا نجده في متحف المسرح الروماني، فنقص قاعات العرض من جهة، وخزائن العرض من جهة أخرى، وتزايد اللقى الأثرية التي جلبت من مختلف الحفريات المقامة على مستوى الولاية مع مرور الزمن وتنوعها، أدى إلى وضعها بشكل فوضوي، وأصبحت الغاية لدى العاملين بالمتحف هي التخزين وليس العرض، فهناك مثلا في القاعة الخاصة بالفسيفساء، ثلاث لوحات موضوعة في الجهات العليا للجدران، إضافة إلى فسيفساء أرضية تتوسط القاعة كما تضم القاعة تمثال كبير لـ "ماركير" وجرتان من الفخار ويحيط بالجوانب السفلية من جدران القاعة، خزائن عرض بها مقتنيات أثرية مختلفة النوع والشكل والحجم والوظيفة، أما قاعة التماثيل فيها مجموعة من التحف (شقف لأواني فخارية- هياكل عظمية- مسامير...) وهي موضوعة في أكياس بلاستيكية في زاوية القاعة وبشكل عشوائي.

---

[1]- محمود السيد الدنا: المدن التاريخية خطط ترميمها وصيانتها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2002، ص 158.

وبالنسبة للقاعة الثالثة، فيوجد بها فسيفساء جدارية وأجزاء تماثيل، إضافة إلى مجموعة متنوعة من الكتب القيمة، متراكمة فوق الطاولة ،كما أن هذه القاعة تستخدم لمطالعة الكتب وهي نفسها مكتب المدير الذي يستقبل فيه الأشخاص الآتين لمقابلته، وكذلك السياح القادمين لزيارة المتحف.

فهذا الخلط في محتوى القاعات يؤدي إلى تشويش الزائر فكريا وصعوبة فهمه للمعلومة من طرف المرشد حول الفسيفساء مثلا والنظر في محتوى خزائن العرض أو التمثال في أن واحد،لان ترتيب وتنظيم محتوى القاعة مع مراعاة التسلسل التاريخي للمقتنيات الأثرية، يؤدي إلى الترتيب في تلقي المعرفة العلمية، ووصولها للزائر بشكل صحيح، كما أن هناك مقتنيات أخرى مخزونة في حجرة صغيرة، تفتقر لأدنى شرط الحفظ والصيانة، وهي في غاية الأهمية، لكنها ليست معروضة لان ليس لها خزانات ومكان يتسع لوضعها حسب العاملين بالمتحف، بيد أن تنظيم القاعات وفق منهجية محكمة، ولو كانت هذه القاعات بعدد قليل، سيسمح حتما بعرض جميع اللقى الأثرية، رغم أن هذا سيكون بشكل مكتظ، إلا أن الفائدة المرجوة من القائمين على تسيير المتحف هي إكساب الزائر بنظرة قيمة حول أهمية مكونات المتحف.

ج- عدم احترام قواعد الصيانة والترميم: تعتبر حماية وصيانة المعروضات من أولويات المتحف ومسؤولياته الرئيسية، إلا أن الحديث عنها في متحف المسرح

الروماني هو أخر ما يمكن أن نطرحه من انشغالات، لأنها من الأشياء النادرة الوجود، ولو كان ذلك بالقيام بأبسط أعمال الحفظ والصيانة، وهذا هو حال الأنصاب المعروضة في القبوين الأيمن والأيسر للمسرح، فهي عرضة للعوامل الطبيعية(أمطار، حرارة....) والعوامل البيولوجية (حشرات، فئران.....) والبعض من هذه الأنصاب مصنوع من مادة الحجر الرملي، الذي بدا بالتفتت والتآكل مع مرور الزمن من جراء تلك العوامل، كما أن اللون الأصلي لها تغير بفعل ذلك وأصبحت الكتابة المحفورة بالنصب لا تظهر بشكل واضح وتصعب قرائتها.

إضافة إلى النقائش البونية المعروضة في الحديقة الأثرية، وهي ملقاة بين أكوام من الحشيش، ونمت فوقها الطحالب والأعشاب و الفطريات، فكست النقيشة طبقة من النباتات التي غطت الحروف الغائرة، فلم تعد واضحة.

هناك أيضا أجزاء من التماثيل الكبيرة الحجم، ساقطة على الأرض، وهي مصنوعة من مادة الرخام الذي تحول لونه من الأبيض إلى خليط من الألوان: الأصفر والأخضر والأسود، واتخذتها الحشرات والقوارض كمخابئ لها.

كما أن تلك الحديقة ليست مفتوحة للجمهور، رغم ما تحتويه من أثار، وهي مناسبة للقيام فيها ببعض النشاطات الترفيهية، التي تزيد من توافد الزوار إليها، لان مثل هذه المساحات الخضراء تبعث في نفسية السائح شعورا بالراحة،

كما يحمل انطباعا حسنا حول تنوع الموقع واختلاف أجنحته، زيادة على ما تجنيه هذه المؤسسة من أرباح في ظل تلك النشاطات المقامة، وما ينقص الحديقة الأثرية لمتحف المسرح الروماني حتى ترقى إلى ذلك المستوى هو القليل من الصيانة والتنظيم.

ويكون عادة بالمتحف مرمون، حاصلون على مؤهل علمي مناسب في الترميم، ومهمتهم هي صيانة وترميم التحف التي قد تكسر، أو صيانة التحف التي ترد من الحفائر[1] وإذا أردنا أن نقارن مدى تطبيق هذا في الواقع، نجد أن هناك شرخ كبير بين النظرية والتطبيق، فالكثير من أجزاء التماثيل وشقف الأواني المكسورة مجمعة في أكياس في المخزن منذ سنين، وهي على حالها منذ أن جلبت إلى المتحف، ولا احد من المسؤولين يحرك ساكنا.

د- **قلة عدد الحراس لحماية المتحف:** إن حماية مبنى المتحف من صميم أمن وسلامة المتحف، واختيار شخص يتولى مهمة تامين وحماية المتحف هي من الأمور المهمة، ولابد أن يتوفر لهذا الشخص الخبرة الكافية في موضوع امن المتاحف ومن واجب المسؤول عن امن المتحف أن يضع من الخطط ما يكفل توفير عدد الحراس اللازمين للمتحف.

---

[1]- عاصم محمد رزق: علم الاثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مدبولي، 1996، ص 184.

وتنقسم المناطق التي تحتاج إلى حماية وتامين في مبنى المتحف إلى منطقتين الأولى خارجية :وتشمل حماية المبنى والحديقة المتحفية من الأخطار الخارجية وفي مقدمتها خطر السطو والسرقة، وذلك باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة ونذكر من هذه التدابير[1]:

- إضاءة المناطق المحيطة بالمتحف ليلا.
- إزالة جميع الأشجار القريبة من مبنى المتحف لمسافة لا تقل عن 5 م.
- استعمال أنواع جيدة من الأقفال الحديدية.
- تقليل عدد الأبواب المؤدية إلى داخل المتحف قدر المستطاع.
- تزويد المتحف بكاميرات من الخارج وفي جميع جهات المتحف.

والثانية داخلية :وتشمل حماية المتحف من الداخل بما يحويه من زوار وموظفين وتحف نادرة، فالمتحف يتطلب الحماية من الفترة الصباحية إلى المساء من الثلاث فئات السالفة الذكر، وإتباع التعليمات الخاصة بمنع التدخين والأكل والشرب، إلا في المناطق المصرح لهم بذلك فيها، ومن الأمور المهمة التي ينبغي الحذر منها بالنسبة للزوار ، التأكد من أن جميع الزائرين قد غادروا المتحف قبل إغلاقه في نهاية اليوم، وذلك حفاظا على امن وسلامة

---

[1]- د. رفعت موسى محمد: مدخل الى فن المتاحف، الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص ص69،70.

المتحف، وللقضاء على هذه الظاهرة يجب أن تركب دائرة تلفزيونية مغلقة بالمتحف ليسهل مراقبة جميع حجرات المتاحف عن طريق الكاميرات[1].

وإذا ما أردنا تطبيق هذه القواعد في متحف المسرح الروماني ، فان ذلك يبدو بالشيء المستحيل، لأنه يوجد حارس وحيد يعمل بالتناوب مع حارس أخر، يقومان بالحراسة الشاملة للموقع والمتحف طيلة الساعات الأربعة والعشرين، كما انه غير مزود بأسلحة مناسبة وأجهزة الاتصال اللاسلكي، ولا توجد كاميرات مراقبة، هذا ما جعل المتحف يتعرض للسرقة سنة 1996، حيث سرقت مجموعة تتكون من مجسمات لتسعة رؤوس، فتلك القواعد الأمنية تبقى بدون فائدة أمام عدم تطبيقها.

ه- **نقص الكفاءات المهيأة:** أصبح علم المتاحف احد العلوم المختصة التي تتطلب التأهيل ليسهم العاملون في المتاحف في حسن قيام متاحفهم بواجباتها ووظائفها ورسالتها، وهذا يوضح اهتمام المتاحف الكبرى بتأسيس مدارس ومعاهد ملحقة بها، أو تنظيم دورات متحفية للراغبين في العمل في المتاحف[2]، لكن هذا لم يتحقق بعد بالنسبة لمتحف المسرح، لان العاملين به هم أشخاص بعضهم ذو مستوى جامعي في مختلف التخصصات، وبعضهم دون ذلك، تنقصهم الخبرة الكافية ولم يجروا آي تربص أو تأهيل مهني حول تقنيات التعامل مع السياح.

---

[1]- د. رفعت موسى محمد: المرجع السابق، ص 81.

[2]- بشير زهدي: المرجع السابق، ص 133.

2- السياحة الثقافية ودور الآثار في تطويرها :

لفظ السياحة TOURISMمن لفظ TOUR يعني باللغة الانجليزية رحلة يقوم بها الشخص ويعود إلى نفس النقطة التي بدا منها، أي رحلة دائرية تم التخطيط لها لزيارة أماكن من اجل المتعة والاستجمام أو التعليم وخاصة خلال العطل.

وفي اللغة العربية تعني السياحة "التنقل من بلد لأخر طلبا للتنزه أو الاستطلاع والكشف عن مناطق طبيعية أو ثقافية أو حضارية"[1].

للسياحة أنماط تتعدد تبعا لميولات ورغبات السائح المراد إشباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية، تماشيا مع التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي والحضاري الذي يشهده المجتمع في عالمنا المعاصر وفيما يلي سيتم عرض أنواع السياحة:

أ- السياحة الثقافية:

تعتبر السياحة الثقافية بأنها كل استجمام، يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني، مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية، أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية الوطنية أو المحلية، فالدافع الأساسي لها هو الثقافة بمعناها الواسع وبتعدد أوجهها، ومن مظاهر السياحة الثقافية زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية

---

[1]- فتحي محمد الشرقاوي: مبادئ علم السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 3.

والمتاحف، والتعرف على عادات وتقاليد شعوب أخرى وعلى أنماط الصناعة التقليدية، أو أي شكل أخر من أشكال التعبير الفني، كحضور التظاهرات الثقافية والمعارض والمهرجانات وطنية كانت أو دولية، كما أن السياحة الدينية تعتبر السياحة الدينية تجسد رغبة لدى الشخص في معرفة دينية وروحية، وهي أقدم أنواع السياحة التي تفاعل معها الإنسان، ومن هنا يتضح بان كثيرا من الناس يدفعهم إلى السفر أسباب روحانية، كالرغبة في زيارة الأماكن المقدسة وغيرها من المزارات، وأصبح ذلك امرأ شاسعا في أجزاء كثيرة من العالم[1].

ب-السياحة الترفيهية:

يعتقد بان أقصى دافع لكل فرد في السفر يتمثل في إشباع رغباته، التي تتجلى في الشعور بالسعادة، أي أن للسفر خاصية فريدة تكمن في القدرة على إشباع هذه الرغبات، والواقع أن رغبة الفرد في الترفيه والترويح عن النفس قوية في تحقيق المرح والإثارة والمتعة الحسية، ومع أن السياحة الترفيهية تتضمن تغيير مكان الإقامة الدائمة لفترة أكثر من يوم واحد لغرض الاستمتاع فهي تتضمن أيضا ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص في البحار والتزلج على الثلوج وزيارة المناطق الجبلية والصحراوية، فالصحاري بعظمتها وهدوئها واتساعها تجذب الكثير من السياح.

---

[1]- ه. روبنسون: جغرافية السياحة، ترجمة محبات إمام، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص 74.

ويبقى على الدول النامية المهتمة بهذا النمط السياحي أن تواكب الزمن، وتهيء السبل الترفيهية التي تتماشى مع متطلبات السائحين[1].

ج-السياحة العلاجية:

وهي تعتمد على المقومات الطبيعية العلاجية والمتوفرة بالبيئة مثل ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية، وتتطلب هذه الأماكن توافر النظافة التامة والهدوء والإشراف الطبي المتقدم والتمريض المتميز ومستوى المعيشة المقبول وتوفر مقومات السياحة العلاجية[2].

كما أن هناك أنواع أخرى للسياحة، نذكر منها: السياحة الرياضية، السياحة الدينية، سياحة المؤتمرات والاجتماعات.

ترتبط السياحة بالآثار ارتباطا وثيقا ومن عدة أوجه، فالآثار لها دور هام في تنشيط السياحة الثقافية، ولكي نقوم بتفعيلها ونجعلها نقطة جذب وعنصرا أساسيا في حياتنا اليومية ،فلن يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بالآثار مسحا وتنقيبا ودراسة وتصنيفا ضمن الفضاء الثقافي بمفهومه الشامل، الذي يرعى أنشطة الإنسان قديما وحديثا، وهو ما جعل البعض يعتبر علم الآثار فرعا من علم الإنسان، يدرس المجالات الثقافية والمعنوية والمادية، التي خلفها الإنسان عبر العصور، وبالتالي تصبح الآثار بهذا المعنى نقطة يتقاطع فيها الإنسان والزمن

---

[1]- ه. روبنسون : المرجع السابق، ص 74.

[2]- فتحي محمد الشرقاوي: المرجع السابق، ص 15.

والبيئة، إذا فحتى نعطي الآثار حقها من العناية والحماية وندرك قيمتها الحضارية بحيث نجعل منها أداة فعالة في تكوين مراكز للبحث والدراسة والتكوين، ومركبات سياحية تستقطب الباحثين والطلبة والسياح في أن واحد. فهذا الرصيد المادي من أبنية وعمائر ومدن وفنون وغيرها، ما يزال بحاجة ماسة لإعادة تقييمه وتحليل جوهره للوصول إلى ثوابته التي كانت منبع راحة الإنسان المادية والمعنوية والفنية، ولا شك أن هذا الرصيد التراثي الواسع بما تضمنه من الممارسات التقليدية والتاريخية القديمة في مدننا اليوم يتعرض الى التلاشي والزوال وهي ظاهرة تعاني منها معظم دول العالم اليوم بسبب المشاكل التي تعرضت لها خلال القرون والأزمات الماضية، وما تعرضت إليه اليوم من تغيرات أدت إلى تهديدات حضرية[1].

يعني هذا، أن الموقف من التراث ينبغي أن يكون على أساس الاستفادة من الماضي في صنع المستقبل،وصنع المستقبل قد يكون في تطوير مشاريع تنموية لصالح الإنسان وان كان موضوع الآثار ودورها في حقل السياحة، لم يطرح من

---

[1]- د. خنساء صالح عبد الباقي: العمارة العربية الإسلامية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للثقافة، ع 15، تونس، 1993، ص 14.

قبل بهذه الكيفية على الرغم من الصلة الوثقى التي ترتبط بينهما،فهما من عناصر التنمية البشرية المختلفة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية[1].

تعتبر المتاحف والمواقع الأثرية والحرف التقليدية المرتبطة بالتراث الشعبي والثقافي والحضاري من ابرز عوامل الجذب السياحي للدول، فالمتاحف تدخل بصفة أولية ورئيسية في عمق هذه القضايا التي تتعلق بالتراث لان أرصدتها في العمل لا تنحصر فحسب في المجموعات الأثرية التي تقتنيها ،بل في الإرث الكلي سواء كان ملموسا أو غير ملموس، علاوة على ان المتاحف عموما تحتوي على اكبر كم من تراث الإنسان الحضاري المتنوع في حيز واحد ولعديد من الحضارات المختلفة، بالإضافة إلى طريقة العرض المشوقة والتي تساعد الزائرين على فهم التراث والتفاعل معه، وشعور الزائر بأنه محروس في أيد أمينة يضمن له الاستمرارية للأجيال القادمة- إذا ما قام المشرفون عليه بإتباع الطرق العلمية في الحفظ والصيانة والعرض ومواكبتهم لكل ما هو جديد في طرق جذب الزائرين وخاصة متاحف التراث والثقافة.

وتأتي متاحف المواقع في الدرجة الثانية في عوامل الجذب السياحي، وهي بمثابة العمود الفقري في التربية الثقافية السياحية، فالزيادة في الحفائر الأثرية أصبحت خلال السنوات الأخيرة من عوامل الجذب السياحي نظرا لانبهار

---

[1]- د. إسماعيل الحاج موسى: التعاون الثقافي العربي الإسلامي، المجلة العربية للثقافة، ع 28، تونس، 1995، ص 25.

الجماهير بها، وخاصة بما توفره للزائرين من مفهوم للإطار المكافئ أساسا للحدث أو اللقى الأثرية، وقبل دعوة الجمهور لزيارة المواقع الأثرية يكون من الضروري ضمان الحفاظ عليها وحمايتها، ومن هنا يأتي ارتباط السياحة بعلم الآثار، والآثار القديمة.

وقد أخذت سياحة مواقع التراث الثقافي جزءا هاما من العروض في برامج السياحة الثقافية، مثل ما يسمى بعروض الصوت والضوء في مناطق أهرامات مصر والحفلات الغنائية في المسرح الروماني بقالمة وتيمقاد بالجزائر[1].

وقد يصف البعض هنا هذه العروض بأنها أعمال تجارية ثقافية، إلا أننا لا ننكر كذلك منافعها الثقافية والتاريخية ودورها في نشر الوعي بالتراث الأثري.

إن أي زائر للمواقع الأثرية أو المجموعات المتحفية يسهم في الإبقاء عليها ولهذا يجب تقديم أفضل الظروف لإبقاء على التراث بالكيفية المثلى التي يعرض بها التراث أمام السائحين الذين سوف يقتدون بنا، مع الاستعانة بطبيعة الحال بالمرشدين المدربين الذين لهم اهتمام كبير في شرح تراثهم الوطني لزوارهم وذلك للمحافظة عليه ونشره وترقيته.

أما العامل الثالث في الجذب السياحي، فهو يرتبط بالعامل البشري، ونقصد هنا الصناعة التقليدية المرتبطة بالجانب الثقافي والتاريخي الأثري، فعلى الرغم من

---

[1]- احمد رفاعي: السياحة الثقافية عامل للمحافظة على التراث الأثري، حوليات المتحف الوطني للآثار القديمة، ع 10 ، الجزائر، 2001، ص ص 84،85.

التقدم العلمي والتكنولوجي إلا أن المجتمع في أمس الحاجة إلى الأعمال الحرفية والتقليدية، فلم يلغ التقدم العلمي في استنساخ روائع اللوحات الفنية واللقى الأثرية من تماثيل وحلي وغيرها، نكهة العمل الإبداعي الفني المميز المتمثل في الحرفة والصناعة التقليدية المرتبطة برائحة الماضي من حرف تتوارثها الأجيال، وقد يجد السائح في تقليد الحرفيين للعديد من التحف الأثرية والروائع الفنية التي يشاهدها في المتحف والمواقع الأثرية والتي يقوم بشرائها كتذكار لما شاهده من أثار وتحف أصلية، علاوة على ما ينعكس مردود الصناعة التقليدية من جراء تسويقها في زيادة عائدات البلد، ومن أنشطة مربحة للحرفيين ونسيج بشري مكمل لصناعة السياحة[1].

2.2-عوامل تطوير السياحة الثقافية:

- أن يكون العمل على مستوى القاعدة، وذلك بإدخال مادة التراث في المنظومة التربوية وإجراء الدراسات التطبيقية في المواقع الأثرية، وهذا قصد تنمية مفهوم السياحة الثقافية من خلال زيارة الآثار منذ الصغر.
- زيادة تفعيل شهر التراث وذلك بان تنظم أيام مفتوحة على الآثار، بمناسبة اليوم العالمي للآثار المصادف لشهر التراث من 18 افريل إلى 18 ماي من كل سنة،

[1]- احمد رفاعي: السياحة الثقافية عامل للمحافظة على التراث الأثري، المرجع السابق، ص ص 85،86.

كما يجب تنقل المختصين في الآثار في مختلف تخصصاتهم إلى المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين لإلقاء محاضرات للتحسيس بأهمية الآثار ودورها في السياحة، وإقامة معارض في الآثار والتعريف بها، وهذا قصد غرس حب التطلع والاكتشاف لدى الطفل باستمرار، مما يؤدي به إلى الاهتمام بالسياحة الثقافية.

وإذا كانت هناك حفريات أثرية على مستوى الوطن، فيجب على المشرفين عليها أن ينظموا أياما مفتوحة على الحفريات للتحسيس بالمجهودات التي يقوم بها الأثري من اجل إبراز الآثار والمحافظة عليها.

- إقامة معارض دائمة عبر المتحف، وتعارض متنقلة حسب خصوصيات كل منطقة، وفي كل المجالات.
- دور الجمعيات الثقافية في تغيير نظرة المجتمع إلى المتحف بشكل ايجابي، والتنسيق مع الجهات المختصة في المحافظة والتحسيس بقيمة التراث الأثري[1].
- تهيئة المواقع الأثرية لاستقبال الزوار، وتوفير وسائل الراحة بها، من فنادق ومطاعم ومقاهي، مما يؤدي حتما إلى تنشيط قطاع الخدمات، وامتصاص البطالة، وإذا علمنا بان معظم المواقع الأثرية تقع في أماكن بعيدة، فان شق

---

[1] د. عبد الكريم عزوق: سبل تطوير السياحة الثقافية بالجزائر، مجلة دراسات، ع 5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 203، ص 74.

الطرقات للوصول إليها ضروري، وهذا مسؤولية السلطات المحلية لتسهيل طريق الوصول إليها، كما يجب أيضا فتح المعالم الأثرية والمواقع والمتاحف على الجمهور، مع توفير وسائل الإعلام من زيارات مرفقة بمرشدين مختصين متكونين في هذا الميدان، وذلك عن طريق اتفاقيات بين وزارة السياحة ومعهد الآثار لتكوين المرشدين.

- ربط علاقات مع وزارة التكوين المهني والتمهين لتكوين حرفيين مختصين في إحياء المهن والحرف التقليدية المندثرة، أو التي في طريقها للضياع وإعادة الاعتبار لها.
- دور الإشهار، أو عن طريق تصوير المواقع والمعالم الأثرية على البطاقات والملابس، والقبعات والأواني، خاصة في فصل الصيف والمخصصة سواء للتسويق داخل الوطن، أو للمهاجرين والأجانب لأخذها خارج الوطن كذكرى.
- التعريف بأهمية الآثار في الاقتصاد الوطني من خلال التحسيس عن طريق برامج تلفزيونية موجهة للأطفال على شكل رسوم متحركة.
- التعريف بالتراث الأثري من خلال مجلة خاصة موجهة للعامة.

وسائل الإعلام وما تمكن أن تؤديه من غرس السياحة الثقافية لدى المجتمع، خاصة إذا علمنا بان مجال الاهتمام بالآثار في الجزائر جديد والمختصون جدد، وذلك على شكل إعداد برامج مختصة سواء في:

- الوسائل السمعية: إعداد حصص إذاعية حول الآثار من قبل المختصين.
- الوسائل البصرية: تنظيم موائد مستديرة، وحصص مختصة بالمواقع الأثرية والمتاحف في الجزائر وكذا السياحة من قبل مختصين[1].
- الوسائل المكتوبة: وذلك بالكتابة في مختلف الجرائد اليومية والمجلات حول مجالات الآثار.

إن مسؤولية توظيف الآثار في خدمة السياحة، هي مسؤولية المجتمع بأسره، وتتوقف على غرس مفهوم السياحة لديه، ثم تهيئة المواقع الأثرية و الاشهارية بها وهذا بصفة عامة، وبصفة خاصة مسؤولية وزارة التعليم العالي التي تكون سنويا مختصين في هذا المجال، ووزارة التربية التي تكون الأجيال الصاعدة، ووزارة الثقافة والاتصال باعتبارها الجهة المسؤولة عن هذا القطاع إداريا، ووزارة السياحة في خلق سياسة جديدة لتنمية السياحة الثقافية، هذا بالإضافة إلى وزارة التكوين المهني والتمهين في إعادة الاعتبار لبعض الصناعات والحرف التقليدية الأثرية، وهذا يتطلب استثمارا كبيرا وجهودا على المدى البعيد تكون نتائجه عبارة عن فائدتين:

1- الفائدة المعنوية: والمتمثلة في غرس حب التراث الوطني عند الأجيال القادمة.

---

[1]- د. عبد الكريم عزوق: سبل تطوير السياحة الثقافية بالجزائر، المرجع السابق، ص ص 74، 75.

ب- الفائدة المادية: مساهمة الآثار في الجانب الاقتصادي وازدهار الوطن[1].

غير أن هذه الفوائد المرجوة لا تتحقق إلا بتحديد الأهداف الكبرى وتطبيق البرامج المسطرة من خلال:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية.

- تحسين نوعية الخدمات السياحية عن طريق:

- تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش للنشاطات السياحية.

- فتح مكاتب للاستعلامات خاصة بالسياح بالمطار وبالمناطق القريبة من المخيمات السياحية، تكون مجهزة بمختلف وسائل الاتصال.

- السهر على التطبيق الصارم للقوانين[2]

- توعية المتعاملين بضرورة الالتزام بضوابط ممارسة النشاط السياحي، وتطبيق مختلف الأحكام العقابية عليهم في حالة ارتكاب المخالفات.

- تقديم رخص الاستغلال لطالبيها (مخيمات، وكالات سياحية) بعد إجراء فحص مهني لاختبار الطالب في مجال يمكنه من قوانين ممارسة النشاطات السياحية.

- الاهتمام بالمحيط وبعث ثقافة بيئية بين فئات المجتمع.

---

[1]- د. عبد الكريم عزوق: سبل تطوير السياحة الثقافية بالجزائر، المرجع السابق، ص ص 75، 76.

[2]- سارة نجادي: تطوير النشاط السياحي في منطقة الجنوب، مجلة دراسات، ع 5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003، ص 47.

- إعادة النظر في الإمكانيات الفندقية المتوفرة.

- فتح قنوات الاتصال بين كل الاطراف المشاركة في تنشيط القطاع السياحي، بتدعيم دور جمعية الوكالات السياحية وغيرها.

وبهذا فانه يقع على عاتق الدولة مسؤولية تطوير القطاع السياحي باعتباره يوجد في ملتقى الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يقع عليها عبئ اتخاذ كل الإجراءات المناسبة، وخلق الظروف الملائمة من اجل إظهار الجزائر في صورة جيدة لان نشاطات قطاع السياحة مرتبطة بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

كانت هذه ابرز العناصر الأساسية من اجل ترقية السياحة، ويمكن تلخيص كل هذا، بان السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستديمة في مختلف أشكال التراث، فيجب أن يستند التطور السياحي إلى معايير دائمة لا يؤثر على البيئة على المدى البعيد وان يكون ناجحا اقتصاديا، فالسياحة إذا ما توفرت لها الشروط اللازمة يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في التوازن والتعاون والتفاهم المتبادل والتضامن بين كل الدول[1].

---

[1]- سارة نجادي: المرجع السابق، ص 48.

3.2-مخاطر السياحة الثقافية:

بعد أن أبرزنا مزايا السياحة الثقافية ودورها في التقريب بين حضارات الشعوب وزيادة الوعي الثقافي، ودورها المتنامي في ترقية اقتصاد الدول والمجتمعات المزارة، فمن الواجب أيضا أن نبرز بعض الجوانب السلبية للسياحة الثقافية، والتي يكون لها أثار تدميرية في حالة عدم معالجة هذه السلبيات على التراث الأثري بوجه خاص.

تثير السياحة الحاشدة مشكلة حاسمة بالنسبة للمواد المعروضة في المتاحف والمعارض بسبب التغيرات المستمرة في معدلات الرطوبة النسبية، ومن ثمة تتعرض أيضا للمخاطر لان المشاهدين لا يعودون قادرين على ان يشاهدوها بشكل سليم، فالسائح عند زيارته للمتاحف أو المواقع الأثرية، فانه يترك نسبة من بخار الماء، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرطوبة وترسيب الأملاح على الجدران والمقتنيات الأثرية، وعليه فان عدد الزائرين في الساعة وفي اليوم يجب ان يتحدد على أساس معايير علمية ثابتة، وان يلتزم بها خاصة في الأماكن التي يوجد فيها رسوم ونقوش وزخارف.

كما أن الحفلات الموسيقية والعروض الفنية التي تقام بالمواقع الأثرية (مهرجان تمقاد ببانتة، مهرجان متحف المسرح الروماني بقالمة، مهرجان جميلة بسطيف) وغيرها من المواقع التي تتخذ كخلفيات جمالية وتاريخية للنشاط الفني،

واكتظاظ الجمهور به، وكثافة الزوار وسلوكاتهم السلبية، لها تأثير ضار على هذه المواقع يؤدي إلى تغيير معالمها وتدميرها بمرور الزمن، وقد حذرت اليونسكو من أن كثافة السياحة بالمواقع الأثرية بعقلية تجارية سيؤدي إلى اندثار أثار المعالم خلال مائة عام، وعليه فان المشكلات التي فرضتها نمو السياحة الجماعية على المتاحف والأثار والمعالم التاريخية، وطرائق الحل والتعامل مع التطور فيها، أصبح من الأولويات التي يهتم بها القائمون على المحافظ وصيانة التراث الأثري، ويجتهدون دوما لتحقيق المعادلة الصعبة: زيادة الكثافة السياحية، والمحافظة على التراث الأثري في أن واحد[1].

ومن خلال معاينتي لموقع متحف المسرح الروماني الذي يشهد إقبالا كبيرا من طرف السواح، فقد شد انتباهي بعض السلوكات السلبية التي تصدر من بعض الزوار وتؤثر على الموقع الأثري، ومن أهمها حب السواح اخذ الصور فوق المعالم والبقايا الأثرية، والكثير من هؤلاء يتسلقون الأعمدة والأقواس والتماثيل لالتقاط الصور، وهذه الظاهرة خطيرة على تلك البقايا فهي تؤثر تدريجيا على سماكتها وصلابتها.

---

[1]- احمد رفاعي: السياحة الثقافية عامل للمحافظة على التراث الاثري، المرجع السابق، ص ص87، 88.

3- دراسة إحصائية لزوار متحف المسرح الروماني

يعتبر علم الإحصاء عنصرا أساسيا وعاملا مهما في ترقية وتنمية متاحفنا، فهو بمثابة المقياس الحراري لنشاطات المتحف وبرامجه، ولذلك فهو معتمد لقياس البرامج والمخططات المعدة، وتقييم مقدار نجاعتها ومدى نجاحها في الميدان، لاسيما إذا كانت نتائج الإحصاء مبنية على التقويم العلمي.

تستقطب المتاحف الجزائرية على اختلاف أصنافها مجموعات قليلة من الزوار متباينة العدد، تختلف من متحف لأخر، بل إنها أحيانا تسجل تراجعا خطيرا، يؤثر تأثيرا سلبيا على مردودها الثقافي والتربوي، ويتوافد على المتاحف عدة طبقات من المجتمع، وذلك إما بشكل جماعي أو فردي، للتزود بالمعارف والثقافة.

كما أن هناك عدة أسباب تؤثر في نسبة عدد توافد الزوار، من أهم هذه الأسباب:

1- الاستقرار السياسي للبلاد: حيث أن الأمن والسلم يؤثران بشكل ايجابي في قطاع السياحة، مما يزيد في تنمية البلاد اقتصاديا، بينما تشكل الحروب الأهلية والنزاعات الدولية إلى نفور السياح وتراجع نسبي في معدل التوافد، وذلك خوفا على سلامتهم.

ب- الظروف المناخية: تستقطب البلدان التي تقع في مناطق معتدلة المناخ عددا معتبرا من السياح، إلا أن هناك اختلاف في الأذواق فيما يخص ذلك، فمن السياح من تستهويهم المناطق الصحراوية أو الجليدية لكن العدد الأكبر لهم يكون عادة في المناطق ذات المناخ المعتدل على مدار السنة.

ج-الموقع الجغرافي::إن الموقع الجغرافي للمتحف أو الموقع الأثري ذا أهمية كبرى بالنسبة لاستقبال الوافدين إليه، فمثلا في الأماكن المعزولة والبعيدة عن المدينة،هناك انخفاض ملحوظ في عدد الزوار مقارنة بالأماكن التي تقع في وسط المدينة أو بقربها، وهذا راجع لتوفر المدينة لمتطلبات ولوازم السائح المعاصر.

د- مكونات المتحف وأهميته التاريخية: يبدوا أن هذا العنصر هو الأكثر اعتبارا من طرف السياح، خاصة بالنسبة لمحتوى المتحف وما يضمه من مجموعات متنوعة وأقسام متعددة من مختلف العصور والحضارات التاريخية، تفيد الباحثين والمتمدرسين في البحث العلمي، إضافة إلى ما يمكن أن يقدمه من معارف علمية، تهم المجتمع في اكتشاف التاريخ الحضاري لبلادهم عبر العصور.

وهناك أسباب أخرى تساهم بشكل أو بأخر في نسبة عدد توافد الزوار سنويا على المتاحف والمواقع الأثرية مثل تنظيم أنشطة اجتماعية وتظاهرات ثقافية من طرف المسؤولين، ومن ابرز هذه الأنشطة هو إحياء شهر التراث، حيث يشارك

أدنى مستوياته خلال شهر أوت (شهر رمضان) أما باقي الأشهر (سبتمبر- أكتوبر – نوفمبر) فالعدد متوسط، ثم يعود عدد الزوار في التزايد مرة أخرى في شهر ديسمبر ، بسبب ملائمة الظروف المناخية وخروج المتمدرسين إلى العطلة الفصلية لنهاية الفصل الدراسي الأول.

ونلاحظ أن هناك فرق كبير بالمقارنة بين السنوات الخمس الأخيرة (2007-2011)، فبينما كان المجموع السنوي لعدد الزوار في سنة 2007 هو 4083 زائر، وصل المجموع السنوي في 2011 إلى 9213 زائر.

الاستنتاج النهائي لهذه الدراسة هو أن هناك أسباب تتحكم في نسبة عدد الزوار إلى متحف المسرح الروماني وهذه الأسباب هي:

- موقعه الجغرافي الذي يتوسط المدينة، فهو قريب من جميع المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي يتردد إليها السكان من مختلف ولايات الوطن لأغراض خاصة.

- الثروات الطبيعية الموجودة على مستوى أنحاء المدينة، وأشهرها الحمامات المعدنية (حمام دباغ – حمام أولاد علي) فالزائرين إلى هذه الأماكن غالبا يعرجون على المدينة للتجول فيها، وكذلك المناظر الطبيعية الخلابة خاصة في فصل الربيع.

- احتواء المتحف على موقع اثري (المسرح) الذي كان ابرز المعالم الترفيهية في المدينة الرومانية.

- زيادة الحس والوعي بقيمة التراث الأثري بين فئات المجتمع، نتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد مع الألفية الثالثة.

خاتمة:

لقد بات ثابتا اليوم أن لـيس للتـراث الأثـري بنوعيـه الثابـت والمنقـول قيمـة نقدية، بقدر ما تدخل قيمته المعنوية في الـذاكرة التاريخيـة للشـعوب، هـذا مـا جعـل العالم يغير نظرته بصورة ايجابية إلى التراث الأثـري وأدى ذلـك إلـى التسـارع فـي إبرام المعاهدات الدولية وإصـدار القـوانين والتشـريعات الوطنيـة مـن اجـل حمايـة التراث الثقافي عامة، والتراث الأثري خاصة، لكـن العبـرة ليسـت فـي رص المـواد القانونية عبر المراسيم، لأنها تبقى بدون فائـدة أمـام عـدم تطبيقهـا، وإقامـة الجـزاء على من يلحق الضرر بالتراث الأثري للمجتمع.

كما ان للعوامل الطبيعية يد موازية مع جرائم النهب فـي تلـف المتـاحف والمواقـع الأثرية، ورغم وجود الإدارة والمسؤولين للحد من عوامـل التلـف الا واصـطدمت مـع عراقيل عديدة، لدرجة تصعب فك رموزهـا واجتيـاز عقبتهـا، وفـي جميـع الأحـوال فان المسالة تحتاج إلى بذل جهـود مشـتركة مـن مصـالح مختلفـة، واخـذ قـرارات حازمة، ومنح سلطة تنفيذية صارمة للجهات الوصية بحماية التراث الأثري.

فالاهتمام بالآثار يؤدي إلـى الاهتمـام بالسـياحة، ومسـؤولية توظيـف الآثـار فـي خدمة السياحة هي مسؤولية المجتمع بأسره، وتتوقـف علـى غـرس مفهـوم السـياحة، وبث الوعي والحس الأثري للمساعدة في عمليـة التنشـيط السـياحي، فكـل هـذا مـن شانه أن يدفع أكثر بعجلة التنمية السـياحية لبلادنـا إذا أوليتـا للتـراث الأثـري العنايـة اللازمة وعندها يصير بديلا هاما للمحروقات في دعم الدخل الوطني.

❖ المصادر والمراجع:

• المراجع:

1. البنا محمود السيد: المدن التاريخية خطط ترميمها وصيانتها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،2002.
2. الشرقاوي فتحي محمد: مبادئ علم السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
3. الكسواني جهاد: حماية الفلكلور الوطني، فلسطين، د.ت.
4. الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية: نصوص ونظم تشريعية في علم الآثار وحماية المتاحف والأماكن والآثار التاريخية، الجزائر، 1991.
5. باخه ديل بوثو بيرخينيا: علم الآثار وصيانة الأدوات والمواقع الأثرية وترميمها، ترجمة خالد غنيم، بيسان، لبنان، 2002.
6. بن قربه صالح يوسف: أبحاث ودراسات في تاريخ وأثار المغرب الإسلامي وحضارته، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011.
7. توراكا جورجيو: تكنولوجيا المواد وصيانة المباني الأثرية، ترجمة احمد إبراهيم عطية، دار الفجر، القاهرة، د.ت.
8. دليل عملي: إدارة المتاحف، المجلس الدولي للمتاحف، د.ت.
9. دليل عملي لمعلمي المدارس الثانوية في المنطقة العربية: تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث، يونسكو وايكروم، عمان، 2003.
10. رزق عاصم محمد: علم الآثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مديولي، 1996.
11. روبنسون (ه): جغرافية السياحة، ترجمة د، محبات إمام، دار المعارف، القاهرة، 1985.

12. زهـــدي بشـــير: المتـــاحف، دراســـات ونصـــوص قديمـــة، مطـــابع وزارة الثقافة، دمشق، 1988.

13. سلاطنية عبد المالك: قالمة من فجر التاريخ إلى ثورة نوفمبر الخالدة.

14. شاهين عبد المعـــز: تـــرميم وصـــيانة المبـــاني الأثريـــة والتاريخيـــة، المجلـــس الأعلى للآثار المصرية، 1994.

15. صديق محمد قاسم وعبد الرحمان علي محمد: اســـتخدام التقنيـــات الحديثـــة فـــي علم الآثار، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، الشارقة، 1998.

16. عبد الله يوسف محمـــد: الحفـــاظ علـــى المـــوروث الثقـــافي والحضـــاري وســـبل تنميته، صنعاء، د.ت.

17. عبد الهادي محمد: دراسات في ترميم وحمايـــة الآثـــار غيـــر العضـــوية، مكتبـــة زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

18. عطية احمد إبراهيم وعبد الحميـــد الكفـــافي: حمايـــة وصـــيانة التـــراث الأثـــري، دار الفجر، القاهرة، 2003.

19. عليان م. جمال: الحفاظ على التـــراث الثقـــافي "نحـــو مدرســـة عربيـــة للحفـــاظ على التراث الثقافي وإدارته"، سلسلة عـــالم المعرفـــة، ع 322، المجلـــس الـــوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.

20. عوض محمد احمد: ترميم المنشات الأثرية، دار النهضة، القاهرة، 2002.

21. غنيمة عبد الفتاح مصطفى: المتاحف والمعـــارض والقصـــور "سلســـلة المعرفـــة الحضارية 3"، دون دار ومكان نشر، 1990.

22. محمد رفعت موسى: مـــدخل إلـــى فـــن المتـــاحف، الـــدار المصـــرية اللبنانيـــة، 2002.

23. مرسلي عبد الحميد: التراث الثقـــافي الجزائـــري والنصـــوص القانونيـــة المتعلقـــة به، دار الكتاب العربي، دون مكان نشر، 2009.

24. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التدابير القانونية والعلمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، شعبة المعايير الدولية، قسم التراث الثقافي، 2006.

- **المجلات:**

1. الحاج موسى إسماعيل: التعاون الثقافي العربي الإسلامي، المجلة العربية للثقافة، ع 28، تونس، 1995.
2. الرشيدات محمد عمر: المتاحف: دورها، طرق تطويرها، المعوقات التي تعترضها، "المتاحف والحضارة والتنمية"، السجل الدولي للمتاحف، الأردن، 1994.
3. اورفه لي محمد الخير: كلاما (قالمة) دراسة وصفية للبقايا الأثرية للمدينة، مجلة أثار، ع 6، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007.
4. باغلي سيد احمد: جرد الممتلكات الثقافية، "المتاحف والحضارة والتنمية"، المجلس الدولي للمتاحف، الأردن، 1994.
5. بلفراق فريدة: الإجراءات القانونية لحماية الآثار في الجزائر، مجلة دراسات، ع 5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003.
6. بن نعمان إسماعيل: التراث الثقافي المادي وسبل المحافظة عليه، مجلة المعالم، ع 11، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 2010.
7. حاجي ياسين رابح: دور الآثار في تنشيط السياحة، مجلة دراسات، ع 5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003.
8. حملاوي علي: مكانة المتحف في المجتمع، مجلة أثار، ع 6، معهد الآثار، الجزائر، 2007.
9. دحدوح عبد القادر: اثر العوامل البشرية في تلف المعالم والمواقع الأثرية، مجلة أثار، ع 7، معهد الآثار، الجزائر، 2008.

10. رفاعي لحمد: السياحة الثقافية عامل للمحافظة على التراث الأثري، حوليات المتحف الوطني للآثار القديمة، ع 10، الجزائر، 2001.
11. رفاعي احمد: المتحف عامل اتصال بين الحرفي والجمهور، حوليات المتحف الوطني للآثار القديمة، ع 13، الجزائر، 2004.
12. ساقني محمد: التراث الأثري محرك لدواليب التنمية والتنشيط السياحي، مجلة دراسات، ع 5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003.
13. سليمان حسين محمد: التراث العربي الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
14. صالح عبد الباقي خنساء: العمارة العربية الإسلامية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للثقافة، ع 25، تونس، 1993.
15. عدنان الزبدة أسماء: أهمية المتحف في العملية التربوية، "المتاحف والحضارة والتنمية"، المجلس الدولي للمتاحف، الاردن، 1994.
16. عزوق عبد الكريم: دور القصور الصحراوية في التنمية السياحية، مجلة آثار، ع 7، معهد الآثار، الجزائر، 2008.
17. عزوق عبد الكريم: سبل تطوير السياحة الثقافية بالجزائر، مجلة دراسات، ع5، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2003.
18. عمرو محمد سامح: اتفاقية اليونسكو في مجال حماية التراث الثقافي من منظور الدول العربية، المجلة العربية للثقافة، ع 52، تونس، 2008.
19. فراوة رضا: معايير دولية في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، المجلة العربية للثقافة، ع 52، تونس، 2008.
20. قاسمي محمد العيد: حول إنشاء متحف قالمة للآثار، مجلة المعالم، ع 6، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 1992.

21. قاسمي محمد العيد: مكونات متحف المسرح الروماني (قالمة)، مجلة المعالم، ع 11، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 2010.

22. قالمي عزيز: مقتطفات من تاريخ قالمة، مجلة المعالم، ع 8، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، 1998.

23. مريقي أبو بكر: حماية الممتلكات الثقافية في ظل التشريعات الدولية والوطنية، مجلة أثر، ع 4، دار الهدى، عين مليلة، 2009.

- **القواميس:**

البستاني بطرس: القطر المحيط، لبنان، 1956.

- **الوثائق:**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، المرسوم رقم 98-04، 15 جوان 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، (الجريدة الرسمية، ع 44، الصادرة بتاريخ 17 جوان 1998).

الملاحق

جدول يمثل احصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2007:

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
وطنيين	95	22	339	391	502	142	152	222	149	93	244	136
متمدرسين	15	08	429	223	140	92	47	45	22	0	25	05
أجانب	0	0	0	114	97	06	29	06	53	214	22	04
المجموع	110	30	768	728	739	240	228	273	224	307	291	145

الجدول رقم 03

الشكل رقم 02

أعمدة بيانية تمثل تطور عدد زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2007

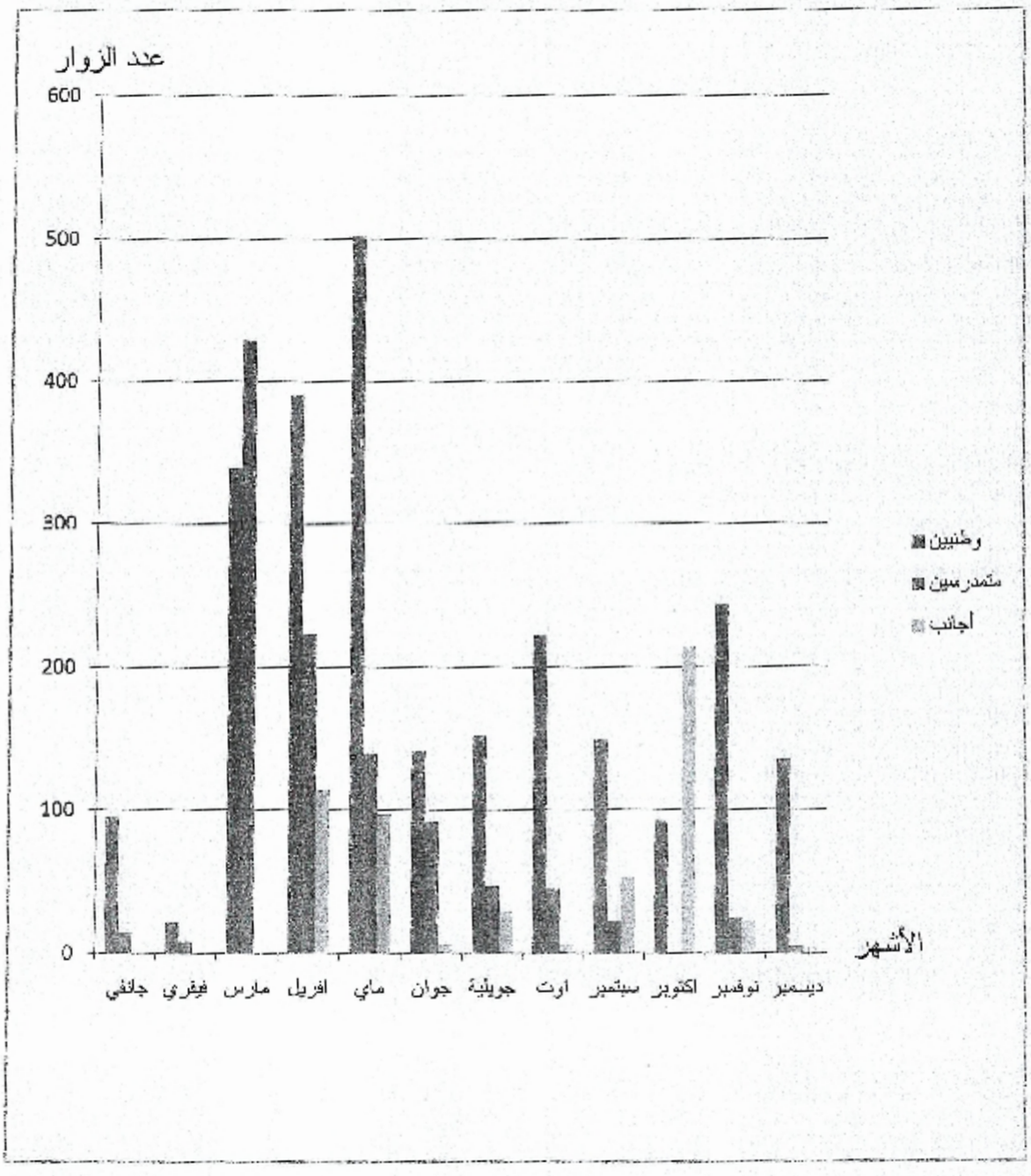

الشكل رقم: 03.

جدول يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2008.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
وطنيين	122	36	389	194	239	181	249	400	71	125	212	281
متمدرسين	18	465	652	304	271	77	50	90	15	5	61	18
أجانب	0	0	33	27	32	14	11	13	11	24	43	0
المجموع	140	501	1074	525	542	272	310	503	97	154	316	299

الجدول رقم 04.

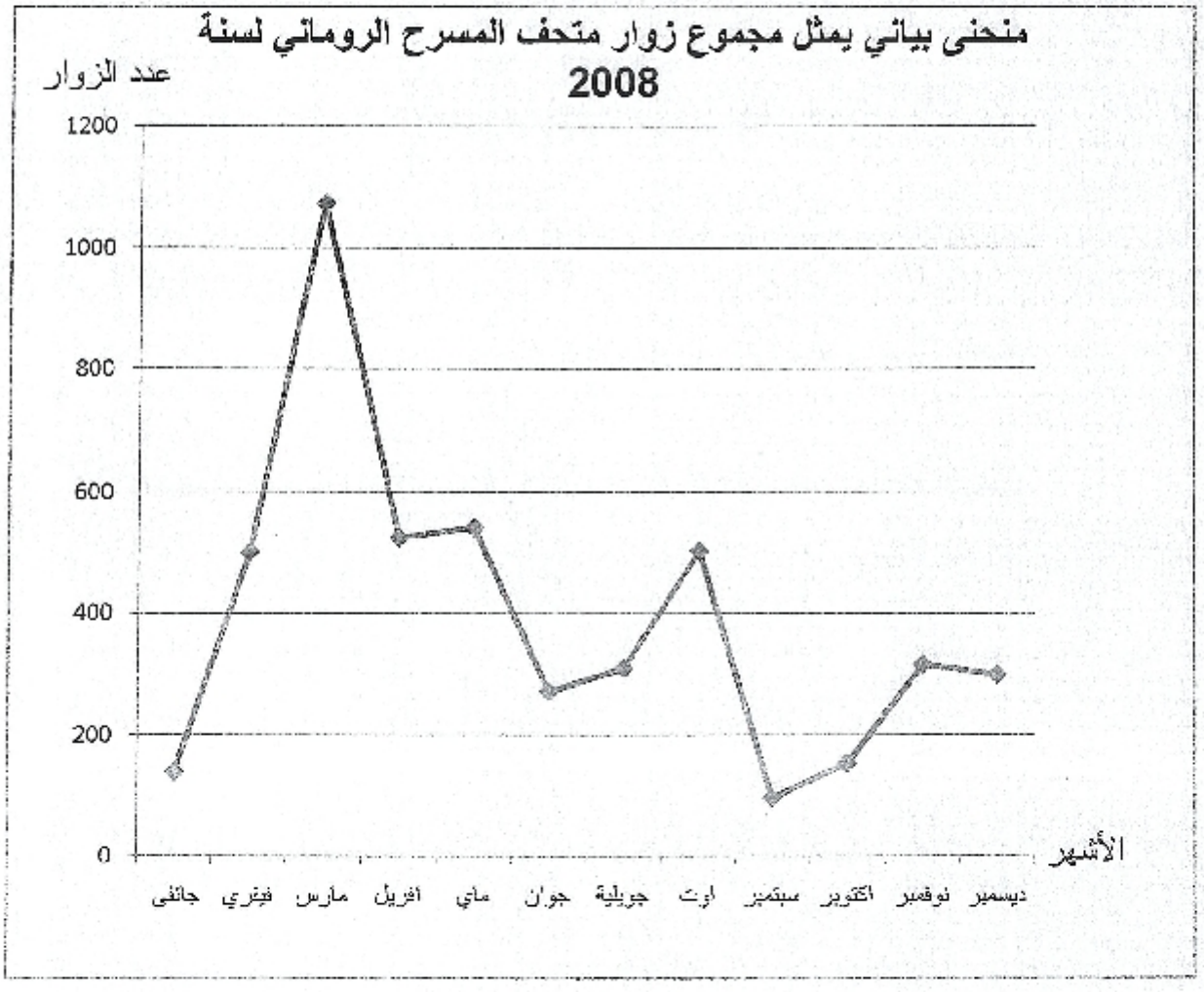

الشكل رقم04

أعمدة بيانية تمثل تطور عدد زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2008

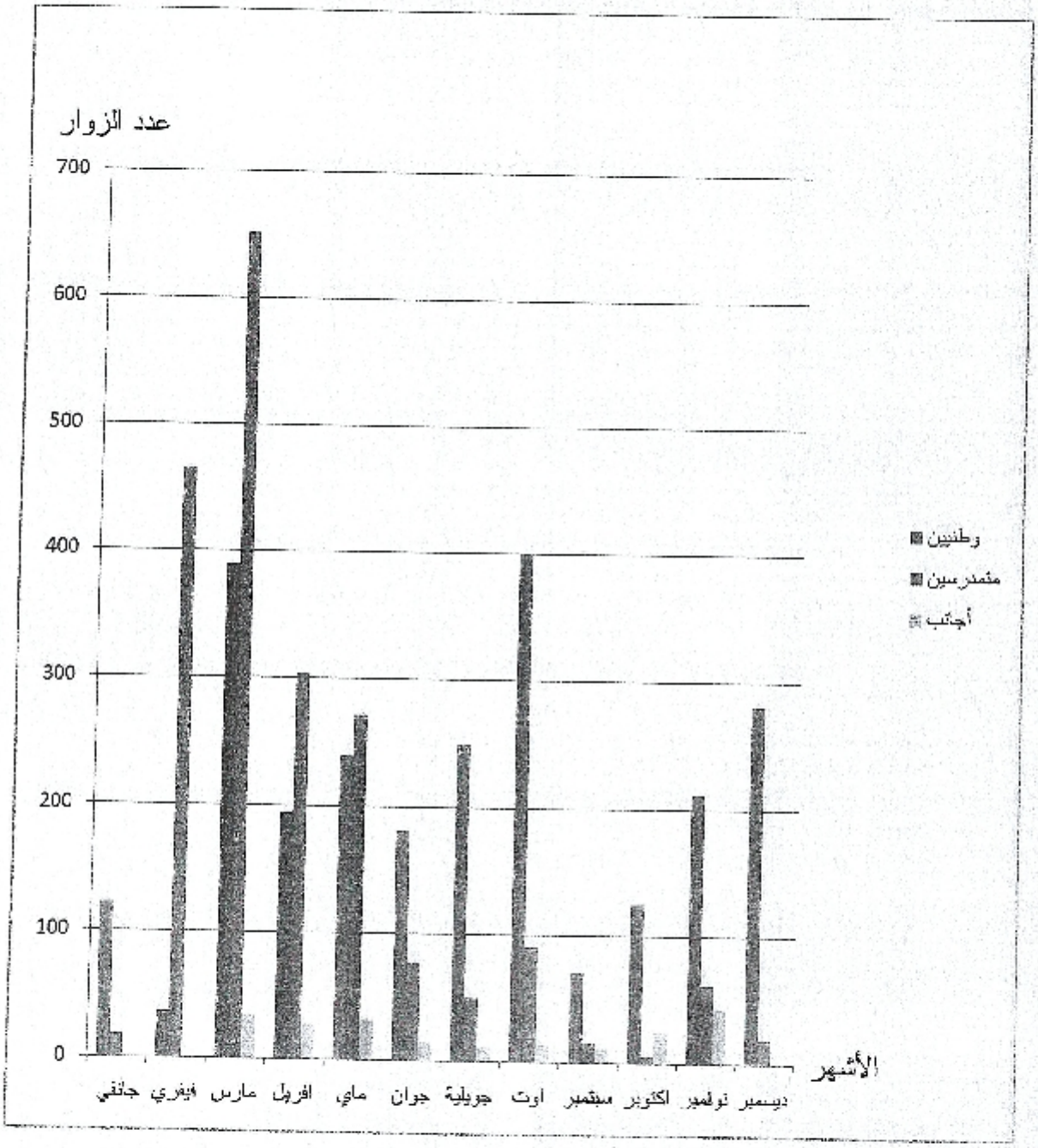

الشكل رقم:05.

جدول يمثل زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2009.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
وطنيين	127	224	674	638	318	157	156	350	115	190	305	420
متمدرسين	44	15	280	407	413	40	20	115	45	135	150	88
أجانب	0	0	04	81	21	0	0	16	43	35	22	25
المجموع	171	239	958	1126	752	197	176	481	203	360	477	533

الجدول رقم 05

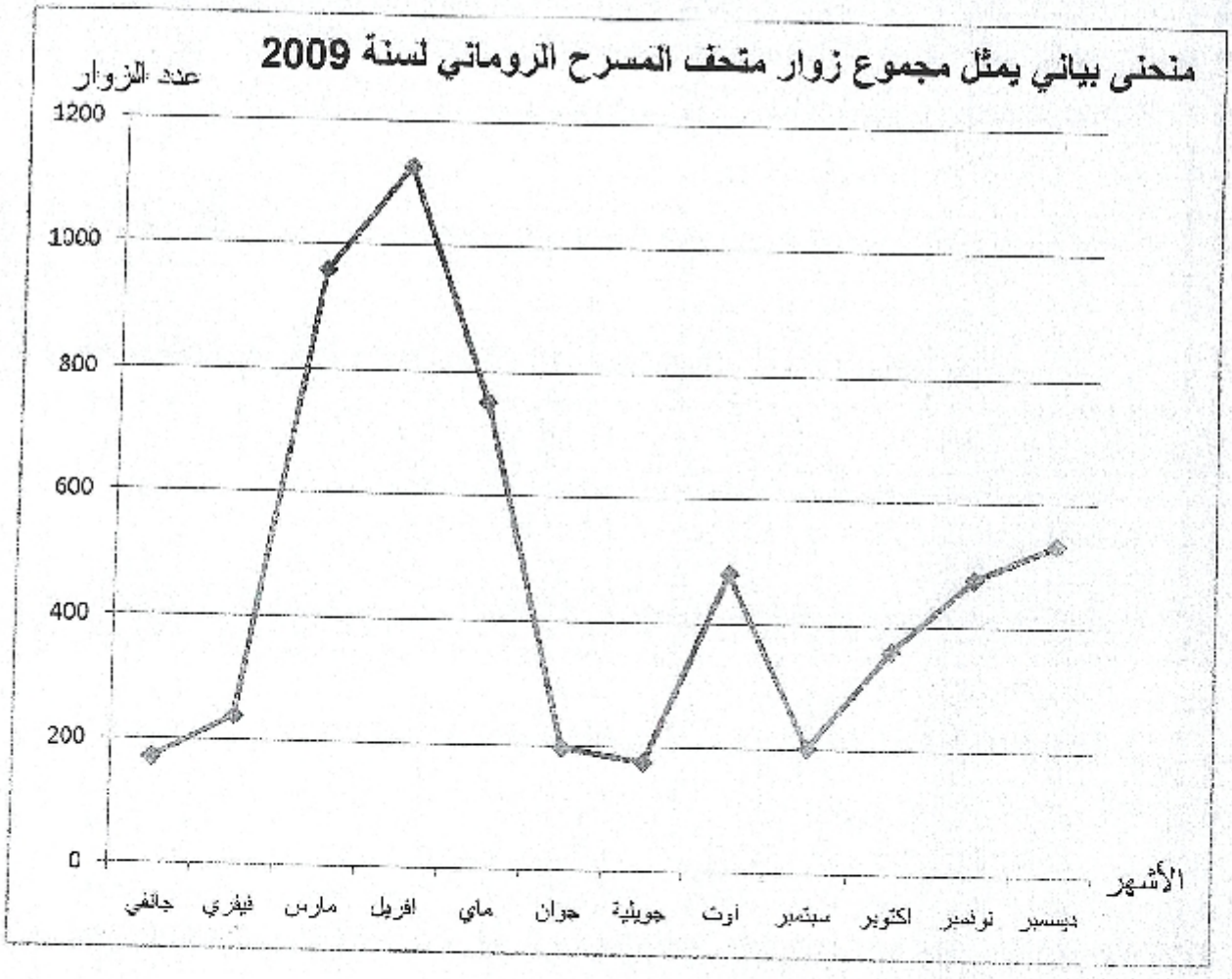

الشكل رقم06

أعمدة بيانية تمثل تطور عدد زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2009

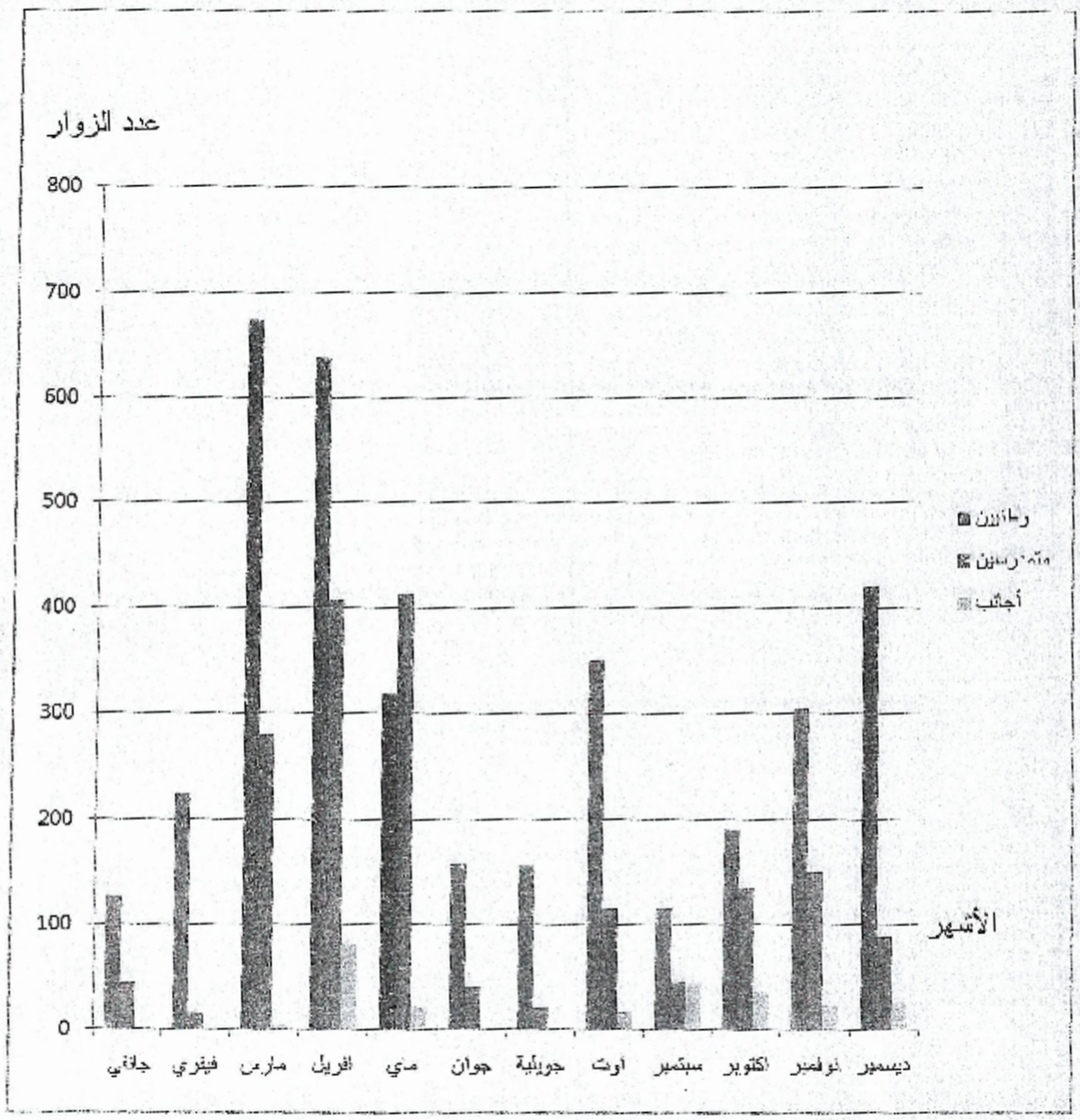

الشكل رقم:07.

جدول يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2010.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
وطنيين	223	190	409	591	669	107	499	286	121	252	321	458
متمدرسين	98	108	460	882	496	0	123	99	177	139	200	100
أجانب	51	0	0	0	148	18	16	05	62	92	15	29
المجموع	372	298	869	1473	1313	125	638	390	360	483	536	587

الجدول رقم 06

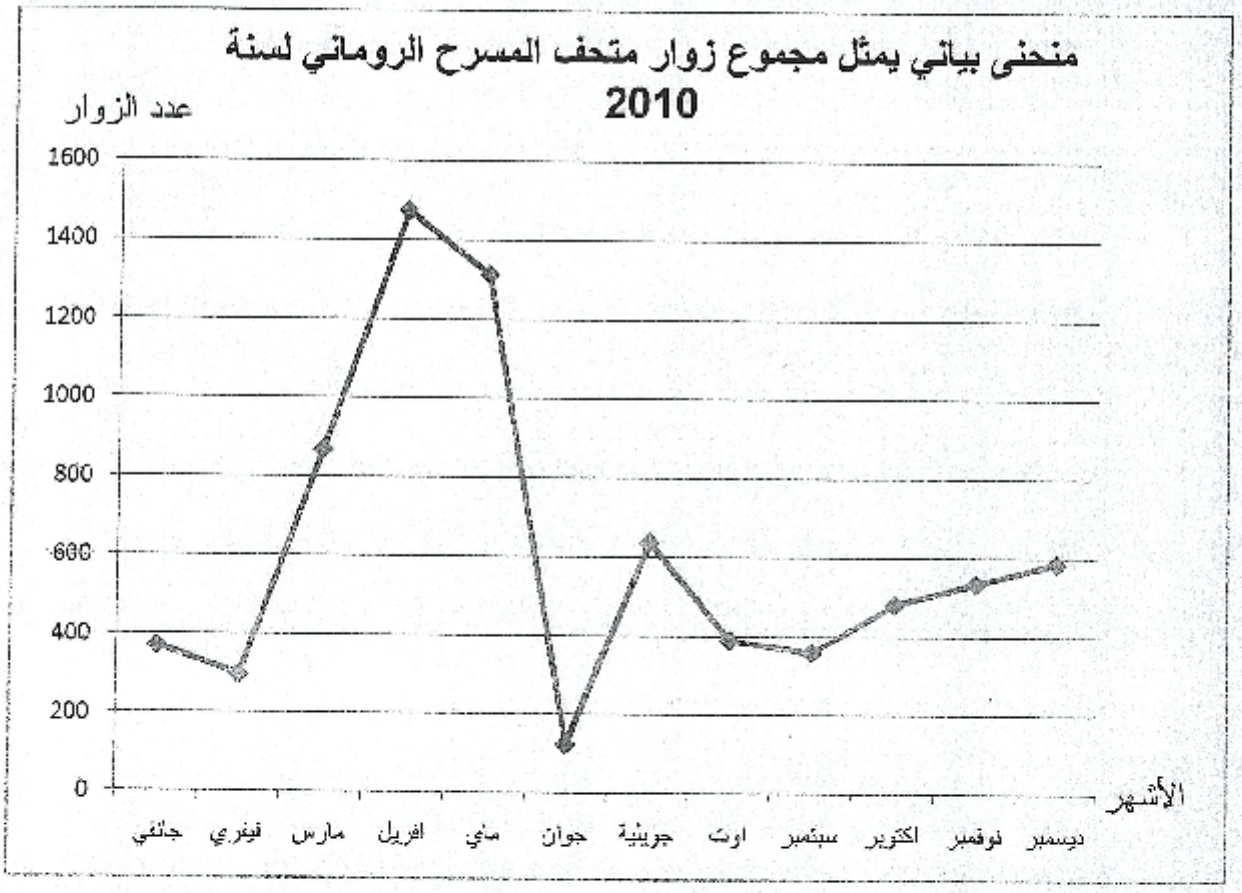

الشكل رقم08

أعمدة بيانية تمثل تطور عدد زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2010

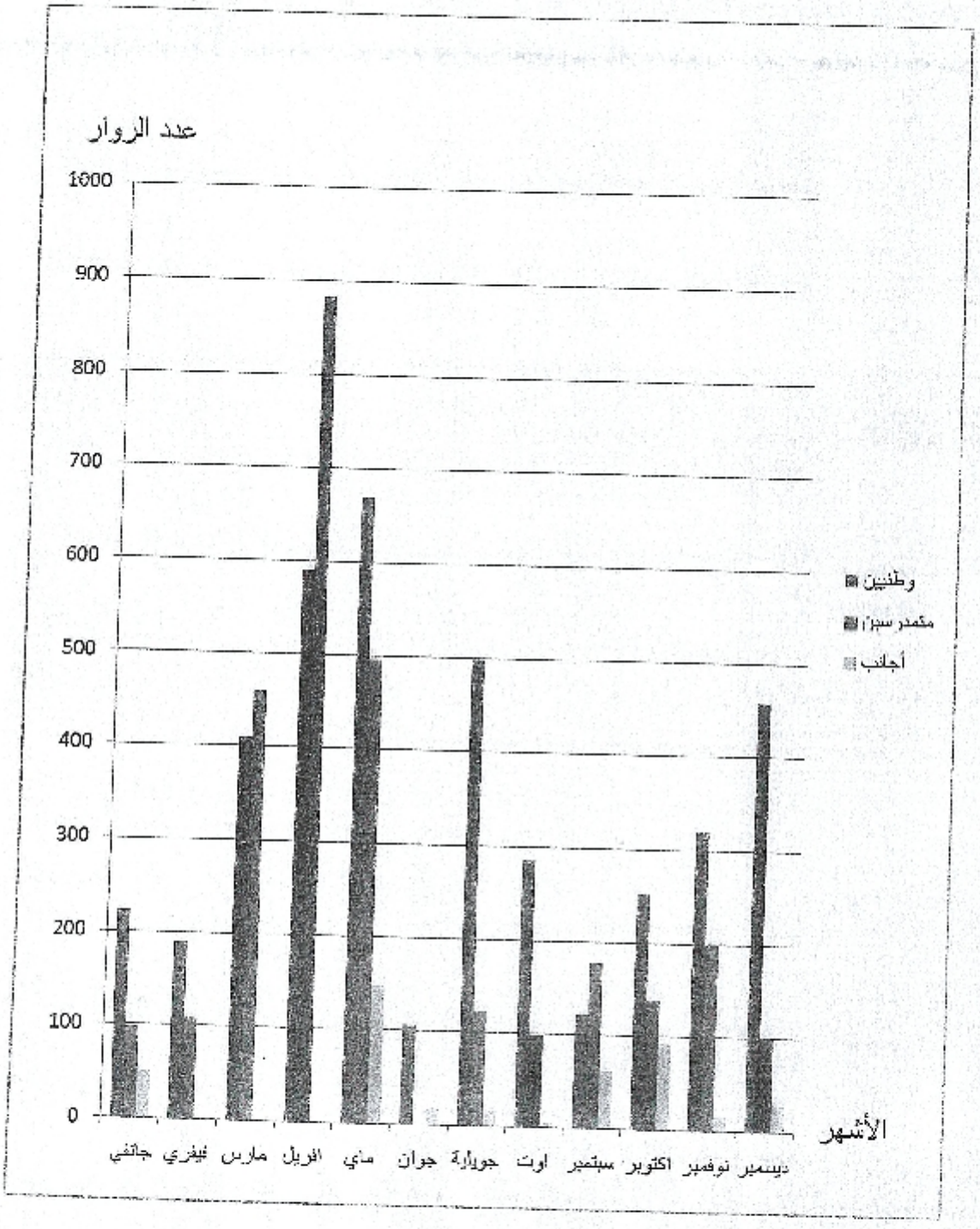

الشكل رقم:09.

جدول يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2011

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
وطنيين	330	398	847	477	903	213	449	118	256	139	462	717
متمدرسين	103	96	395	479	1076	45	80	14	127	712	235	361
أجانب	17	02	08	11	55	0	0	0	03	24	10	60
المجموع	450	496	1250	967	2034	258	529	132	386	875	707	1138

الجدول رقم 07

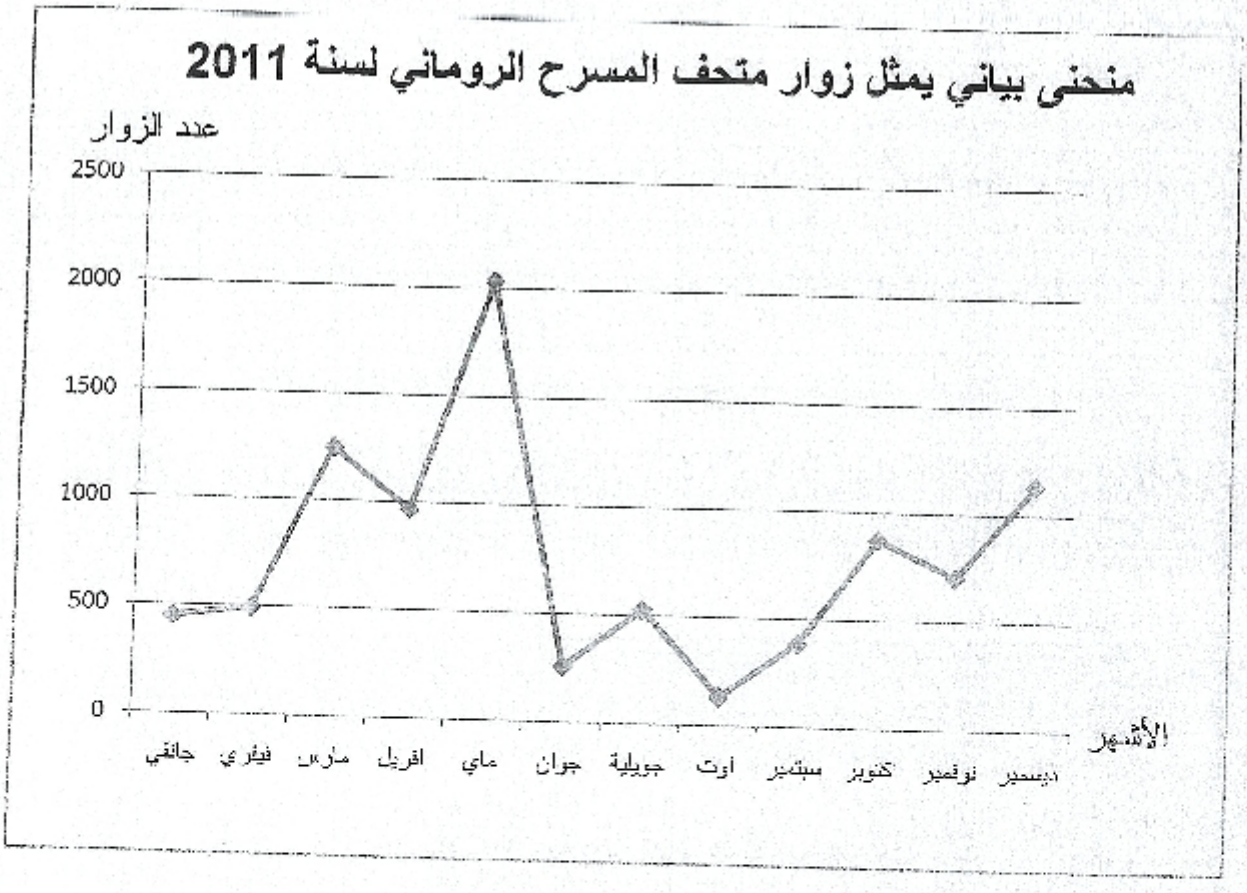

الشكل رقم10

أعمدة بيانية تمثل تطور عدد زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2011

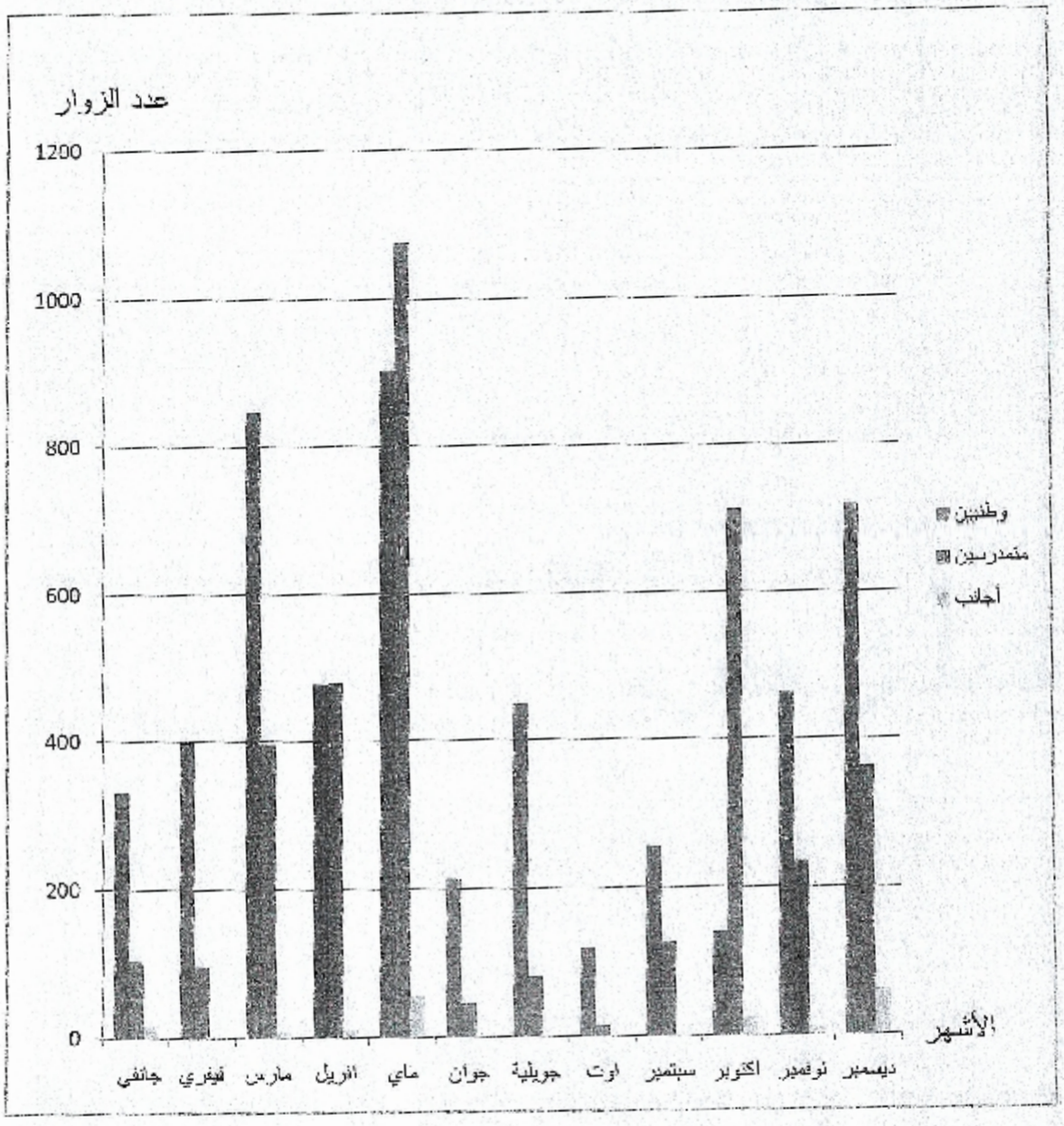

الشكل رقم:11.

فهرس الجداول:

جدول رقم 01: تقسيمات التراث الثقافي.....07.

جدول رقم 02: قائمة القطع المسروقة من المتاحف والمواقع الأثرية.....34.

جدول رقم 03: يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2007.....78.

جدول رقم 04: يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2008.....80.

جدول رقم 05: يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2009.....82.

جدول رقم 06: يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2010.....84.

جدول رقم 07: يمثل إحصاءات زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2011.....86.

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 01: القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي.....22.

الشكل رقم 02: منحنى بياني يمثل مجموع زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2007.....78.

الشكل رقم 03:أعمدة بيانية تمثل تطور زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2007.....79.

الشكل رقم 04: منحنى بياني يمثل مجموع زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2008.....80.

الشكل رقم 05: أعمدة بيانية تمثل تطور زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2008.....81.

الشكل رقم 06: منحنى بياني يمثل مجموع زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2009.....82.

الشكل رقم 07: أعمدة بيانية تمثل تطور زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2009.....83.

الشكل رقم 08: منحنى بياني يمثل مجموع زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2010.....84.

الشكل رقم 09: أعمدة بيانية تمثل تطور زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2010.....85.

الشكل رقم 10: منحنى بياني يمثل مجموع زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2011.....86.

الشكل رقم 11: أعمدة بيانية تمثل تطور زوار متحف المسرح الروماني لسنة 2011.....87.

فهرس الموضوعات:

المقدمة.....أ- ب

الفصل الأول: ماهية التراث الأثري وحمايته.....03

1.مفاهيم أساسية حول التراث.....04

1.1- التراث المادي.....05

2.1- التراث غير المادي.....06

3.1- التراث الثقافي حسب ما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية.....08

4.1- أهمية التراث الأثري 12

2. حماية التراث الأثري 15

1.2 الحماية القانونية.....15

أ- المواثيق الدولية.....15

ب- القوانين الوطنية.....19

2.2 الحماية المادية.....23

1.2.2- أسباب متعمدة.....23

2.2.2- أسباب غير متعمدة.....24

3.2 سبل حماية التراث الأثري.....27

3- الحماية بين النظرية والتطبيق.....30

الفصل الثّاني:السياحة الثقافية في متحف المسرح الروماني.....35

- مفهوم المتحف ودوره في المجتمع.....36

1.لمحة تاريخية عن متحف المسرح الروماني 41

2.1 الصعوبات التي تواجه متحف المسرح الروماني.....44

2. السياحة الثقافية ودور الآثار في تطويرها.....52

2.2 عوامل تطوير السياحة الثقافية.....58

3.2 مخاطر السياحة الثقافية.....64

3. دراسة إحصائية لزوار متحف المسرح الروماني.....66

1.3 نتائج الدراسة الإحصائية من سنة 2007 إلى 2011 68

الخاتمة.....71

قائمة المصادر والمراجع.....72

الملاحق.....77

فهرس الجداول.....89

فهرس الأشكال.....90

فهرس الموضوعات.....91

لله
رب العالمين